TD/B/48/6
TD/B/COM.1/40

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية عن دورتها الخامسة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ و٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١

الأمم المتحدة

Distr
GENERAL

TD/B/48/6
TD/B/COM.1/40
31 July 2001

ARABIC
Orginal: ENGLISH

تقرير لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية عن دورتها الخامسة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ و٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١

(A) GE.01-52206 030901 050901

المحتويات

الصفحة

أولا - التوصيات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الخامسة ٤

ثانيا - مقدمة ١٤

ثالثا - الشواغل الزراعية الرئيسية للبلدان النامية: أثر عملية الإصلاح الزراعي في أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية وسبل التصدي لشواغلها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ٢١

رابعا - تحليل سبل تعزيز مساهمة قطاعات خدمات محددة في الآفاق الإنمائية للبلدان النامية: التجارب الوطنية على صعيد الأنظمة والتحرير: أمثلة من قطاع خدمات البناء ومساهمته في تنمية البلدان النامية ٣٠

خامسا- الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية: النظم والتجارب الوطنية لحماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية ٣٤

سادسا- تحليل قضايا الوصول إلى الأسواق التي تواجه البلدان النامية: أثر تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية ٤٤

سابعا - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة والبيانات الختامية ٥٩

ثامنا - المسائل التنظيمية ٦٠

المرفقات

المرفق

الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للجنة ٦٢

الثاني- الحضور ٦٣

أولا – التوصيات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الخامسة

الشواغل الزراعية الرئيسية للبلدان النامية: أثر عمليـــة الإصلاح الزراعي في أقل البلدان نموا والبلـــدان النامية المستـــوردة الصافية للأغذية وسبل التصدي لشواغلها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

التوصيات المتفق عليها

١- تسلم اللجنة بأن الحصيلة قد وضعت تحديدا لتعكس وجهات نظر الخبراء الفنية التي يمكن أن تكون مفيدة في دعم أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية في وضع مقترحاتها التفاوضية قبل نهاية المرحلة الأولى من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة. وفي هذه المرحلة من المفاوضات، انعكس العديد من العناصر المدرجة في الحصيلة في المقترحات التفاوضية وتمت مناقشتها باستفاضة في منظمة التجارة العالمية. وأوصت اللجـــنة، حرصا منها على أن تنعكس مصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية في هذه المفاوضات بشكل كامل، بالمجالات التالية لغرض الدعم التحليلي والتقني من جانب الأونكتاد وسائر أعضاء المجتمع الدولي.

توصيات موجهة إلى الحكومات

٢- فـــيما يتعلق بتعزيز تنفيذ قرار مراكش، يجب أن تحدد أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذيـــة المجالات التي يحتاج فيها الأمر إلى تعاون تقني من الشركاء في التنمية، وبشكل خاص فيما يتعلق بسبل تعزيز الإنتاجية الزراعية، وبناء الهياكل الأساسية، ونشر المعلومات عن الأسواق، وتطوير أسواق الصادرات. وعلى الأونكتاد والمجتمع الدولي مساعدتها في جهودها بذلك الشأن.

توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

٣- تشجع اللجنة المؤسسات المالية الدولية على تأمين التماسك بين برامجها والالتزامات الإصلاحية المعقودة في إطار منظمة التجارة العالمية في أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، مع مراعاة قدرة هذه البلدان على التكيف.

٤- إن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والثنائية مدعوة إلى النظر في إقامة صندوق خاص للمساعدة التقنية والمالية في إطار قرار مراكش. ويجب أن يكون بمستطاع الصندوق تحريك المساعدة المالية وفقا لزيادات الأسعار في المستقبل متى تجاوزت عتبة معينة.

٥- والمنظمات الدولية، بما فيها منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والأونكتاد، مدعوة للنظر في تأثير المعونة الغذائية في الأجل الطويل على الإنتاج المحلي والفرص التجارية للمنتجات الزراعية في أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

٦- ويجب الاستمرار في إعطاء الأولوية لتقديم المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية، وبشكل خاص لتحمل تكاليف الامتثال للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية والمعايير التقنية.

توصيات موجهة إلى الأونكتاد

٧- توصي اللجنة، في إطار الولاية المحددة في خطة عمل بانكوك التي اعتمدها الأونكتاد العاشر، وبشكل خاص في فقرتيها ١٣٢ و١٣٣، بأن يقدم الأونكتاد مساعدة تحليلية وتقنية للبلدان النامية بغية تيسير مشاركتها الفعلية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة. وبهذا الخصوص، يجب الاهتمام بالمشاغل الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية.

(أ) إن المساعدة التقنية من الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى لازمة لتحليل المعلومات بشأن سياسات التجارة الزراعية في البلدان الأخرى لدعم البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، في مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية بشأن الزراعة وفي المفاوضات بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

(ب) استنادا إلى الوثائق المتاحة والتحديد الكمي للتدابير المحلية وتدابير دعم الصادرات وشروط الوصول إلى الأسواق، على الأونكتاد أن يقوم، بالتعاون مع الفاو والمنظمات الدولية الأخرى، بتقديم المعلومات الأساسية الإحصائية والتحليلية اللازمة لدعم البلدان النامية في المفاوضات، وعليه أن يقيم ما لتدابير الدعم والقيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق من أثر على القدرة التنافسية للصادرات التي تهم البلدان النامية، وبشكل خاص أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، على مستوى السلع الأساسية وعلى المستوى القطري.

(ج) على الأونكتاد أن يحلل أثر الاتفاق بشأن الزراعة على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة في التجارة الزراعية، وعليه أن يستنبط خطة عمل محددة.

(د) على الأونكتاد أن يحلل ما لتآكل الأفضليات وعملية التكيف بعد التحول من الاعتماد على الترتيبات التمايزية من تأثير على فرص الوصول التفاضلية إلى الأسواق في ضوء تحرير التعريفات بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية.

(هـ) عـــلى الأونكتاد أن يحدد، وفقا للمادة ٢٠ من الاتفاق بشأن الزراعة، تدابير ملموسة تدرج في إطـــار مفهـــوم المعاملة الخاصة والتفاضلية، الأمر الذي يمكن أن يكون طريقة شاملة لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية باستخدام أمور من بينها تدابير السياسات التجارية.

(و) الأونكتاد مطالب بتقديم المساعدة التقنية لتعزيز القدرة التفاوضية للبلدان النامية، وذلك خاصة بغية تحسين ما يلي: القدرة التحليلية على تقييم آثار المقترحات القائمة المحتملة على اقتصاداتها؛ والتنسيق الفعال بين أصحاب المصالح في القطاع الخاص والمفاوضين التجاريين.

(ز) على الأونكتاد أن يحلل أثر توفير فرص الوصول إلى الأسواق للصادرات الزراعية من أقل البلدان نموا معفاة من التعريفات الجمركية ومن نظام الحصص، وتأثير ذلك على تدفقات التجارة الدولية.

٨- وبغية مساعدة البلدان النامية، وبشكل خاص أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، على تحديد خيارات السياسات العامة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة، توصي اللجنة بأن يقوم الأونكتاد، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى، بما يلي:

(أ) تحلـــيل الأثـــر الممكـــن للتطورات الجديدة في التجارة الزراعية العالمية، مثل تكنولوجيا الإنتاج الجديدة، وسلاسل التوريد الزراعي العالمية، وأفضليات ومشاغل المستهلك فيما يتصل بسلامة الأغذية في أسواق البلدان المتقدمة؛

(ب) تحلـــيل أثـــر العملية الإصلاحية على الأغذية الأساسية الرئيسية في البلدان النامية، مع الاهتمام بشكل خاص بتدابير السياسات العامة اللازمة لتعزيز الإنتاجية الزراعية، والأمن الغذائي، والتخفيف من حدة الفقر في الأرياف؛

(ج) تحليل سبل تقليل سلبيات التكلفة في التجارة الزراعية (وذلك بشكل خاص بسبب تكلفة النقل) التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة.

٩- وفي ضـــوء بـــحـــث منظمة التجارة العالمية الجاري للسبل الممكنـــة لتحسين فعاليـــة تنفيـــذ قرار مراكش (WT/L/384)، ستقدم الحكومات إسهامات جوهرية لتسهيل هذا البحث. ومطلوب من الأونكتاد تقديم المواد التقنية والتحليلية لحكومات البلدان النامية لمساعدتها على المشاركة في هذه العملية.

تحليل سبـــل تعزيز مساهمة قطاعات خدمات محددة في الآفاق الإنمائية للبلدان النامية: التجارب الوطنية على صعيد الأنظمة والتحرير: أمثلة مـــن قطاع خدمات البناء ومساهمته في تنمية البلدان النامية

التوصيات المتفق عليها

١- تعـــترف اللجنة بأن نتائج اجتماع الخبراء تعبر عن آراء الخبراء التقنية وبأنه يمكن الاستفادة منها في دعم الـــبلدان النامية في عملية تكييف الأنظمة والتحرير التدريجي في قطاع خدمات البناء بغية تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

٢- وتؤكد اللجنة ما للمفاوضات الجارية حاليا في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات من أهمية في التصـــدي للمشاكل التي تواجهها شركات البناء والهندسة في البلدان النامية في مجال المنافسة في الأسواق العالمية. وقد شملت المشاكل التي وقف عليها الخبراء القيود المفروضة على التنقل المؤقت للموظفين، ومنح التراخيص ووضع المعـــايير عـــلى أساس من التمييز وانعدام الشفافية، والممارسات المخالفة لقواعد المنافسة، والممارسات الحكومية التمييزية في مجال الشراء، وعدم الاعتراف بالمؤهلات المهنية، ومشاكل الوصول إلى شبكات توفير خدمات البناء، والإعانـــات، والمعونـــة المشروطة، والسياسات الضريبية التمييزية. وينبغي التصدي للمشاكل التي تواجه البلدان النامية بطرائق منها التنفيذ الفعال للمادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

٣- ويعـــد قطاع خدمات البناء نشاطا اقتصاديا أساسيا يتخلل جميع قطاعات الاقتصاد. وهو وسيلة لإيجاد فـــرص العمل، وأداة للنهوض بمستوى الرفاهية؛ ولهذا القطاع دور رئيسي يؤديه في توفير هياكل أساسية مأمونة تحقـــق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية؛ وينبغي إشراك الشركات والمهنيين على الصعيد المحلي إشراكا تاما في هذا العملية.

توصيات موجهة إلى الحكومات

٤- نظـــرا إلى ما يضطلع به قطاع خدمات البناء من دور هام في البلدان النامية فلا بد من تنمية مزايا هذه البلدان النسبية والتنافسية في المجالات المعمارية والهندسية والتصميمية والإنشائية بوسائل شتى منها الأطر التنظيمية المناسبة، وتنمية الموارد البشرية، وسياسات البحث والتطوير. وينبغي أيضا اتخاذ التدابير المناسبة لتمكين الشركات والمهنيين على الصعيد المحلي من المشاركة التامة في هذه العملية.

٥- وينبغي إيلاء الاعتبار لتعزيز التجارة والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بين البلدان النامية في قطاع خدمات البناء.

٦- وينبغي أن تضع الحكومات سياسات تتماشى والالتزامات الواردة في اتفاقات التجارة والاستثمار التي تشجع نقل التكنولوجيا إلى الشركات المحلية بأشكال شتى، وينبغي أن تعتمد سياسات لتعزيز الصادرات تلبي احتياجات محددة في قطاع خدمات البناء.

توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

٧- تدعى وكالات التمويل الدولية ويدعى المانحون الثنائيون إلى التصدي على سبيل الأولوية للتدابير التي تعوق مقدرة الشركات المحلية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، على المشاركة في هذه المشاريع. وتدعى هذه الجهات أيضا إلى اتخاذ تدابير إيجابية تشجع فعلا إسهام شركات البلدان النامية في تصميم مشاريع البناء وتنفيذها، بما في ذلك وضع معايير في مجال العطاءات الدولية تيسر الالتزام بنقل التكنولوجيا وإبرام اتفاقات شراكة طوعية بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية في البلدان النامية بهدف تشجيع عمليات التعلم بالممارسة.

٨- وتدعى وكالات التمويل الدولية وغيرها من المنظمات الدولية إلى توفير مساعدة تقنية بهدف حفز نمو الشركات المعمارية والهندسية والتصميمية والإنشائية في البلدان النامية والارتقاء بقدراتها التكنولوجية.

توصيات موجهة إلى الأونكتاد

٩- ينبغي أن يعزز الأونكتاد إقامة الروابط بين جميع أصحاب المصالح في السوق الدولية لخدمات البناء من خلال مواصلة الحوار بين الرابطات المهنية ذات الصلة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ووكالات التمويل الثنائية والإقليمية ووكالات التنمية في البلدان المتقدمة.

١٠- وينبغي أن يتعاون الأونكتاد مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) على تقييم إمكانية صياغة قانون نموذجي/قوانين نموذجية تدعم تنمية قطاعات خدمات البناء المحلية وتشغليها الفعال.

١١- وينبغي للأونكتاد أن يدرج في قاعدة بياناته الخاصة بالتدابير المؤثرة في تجارة الخدمات التشريعات والأنظمة المؤثرة في تجارة خدمات البناء وأن ينشر هذه المعلومات بواسطة شبكة الإنترنت.

١٢- وينبغي للأونكتاد أيضا أن يتيح عن طريق شبكة الإنترنت الإحصاءات المتعلقة بالتجارة في خدمات البناء والقطاعات ذات الصلة، وذلك لمساعدة المفاوضين في البلدان النامية على تقييم التجارة في الخدمات واستخدام نتائج هذا التقييم في المفاوضات.

١٣- وينبغي أن يواصل الأونكتاد دعم مشاركة البلدان النامية في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن التجارة في الخدمات عن طريق مساعدتها في تحديد الحواجز التي تعوق صادراتها من خدمات البناء والتصدي

لهـــا. وينبغي أن يواصل الأونكتاد توفير المعلومات الأساسية التحليلية للبلدان النامية بما يتيح لها تقييم مقترحات لتفاوض المقدمة إلى عملية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بتحرير الخدمات.

١٤- وينـــبغي للأونكتاد، عن طريق البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في مجال الخدمات، أن يساعد البلدان الأفريقية على تحديد نطاق التحرير في هذا القطاع والأثر المحتمل لمواصلة هذا التحرير، وإمكانات زيادة التجارة بين البلدان النامية، مع مراعاة التزاماتها في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وأهدافها الإنمائية.

الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية: النظم والتجارب الوطنية لحماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية

التوصيات المتفق عليها

١- تلاحظ اللجنة بارتياح الاهتمام الذي أثاره اجتماع الخبراء، على نحو ما يتجلى من مشاركة عدد ضخم من الخبراء، بمن فيهم ممثلو مجتمعات السكان الأصليين، وخصوبة النقاش والتبادل المفيد للتجارب الوطنية. وتحيط اللجنة علما بنتائج اجتماع الخبراء، على نحو ما ورد في الوثيقة TD/B/COM.1/33-TD/B/COM.1/EM.13/3، الـــتي تعكـــس تـــنوع الآراء التي أعرب عنها واستنتاجات الخبراء وتوصياتهم. وترحب أيضا بالعدد الكبير من الدراسات التي قدمها الخبراء. وتوفر هذه الدراسات معلومات مفيدة للدول الأعضاء. وبعد النظر في نتائج اجتماع الخبراء وفي الوثيقة TD/B/COM.1/38، تقدم اللجنة التوصيات التالية المتفق عليها.

التوصيات موجهة إلى الحكومات

٢- تشجع اللجنة الحكومات، على المستويين الوطني والمحلي وبالتعاون مع المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين على القيام بما يلي:

(أ) التوعية بدور وأهمية المعارف التقليدية، وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الوراثية، ودعم طاقة الابتكار لدى المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين، وتيسير البحوث المتعلقة بالمنتجات والخدمات المعتمدة عـــلى المعارف التقليدية، وتوفير التدريب للمجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين بما فيها النساء، وتيسير توثيق المعارف التقليدية.

(ب) تعزيـــز الاســـتغلال الـــتجاري للمنتجات والخدمات المعتمدة على المعارف التقليدية، بحسب الاقتضـــاء، مع توجيه اهتمام إلى تقاسم المنافع بشكل منصف مع المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين، وتطبيق القوانين الوطنية لحماية المعارف التقليدية.

توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

٣- تنطوي قضية حماية المعارف التقليدية على عدد كبير من الجوانب وتجري مناقشتها في عدة محافل، وبخاصة الفريق العامل المعني بتنفيذ المادة ٨(ي) والأحكام المتصلة بها والتابع لاتفاقية التنوع البيولوجي، واللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والثقافة الشعبية ومنظمة التجارة العالمية (مجلس الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ولجنة التجارة والبيئة). ولذا ينبغي تعزيز التنسيق والتعاون المستمرين فيما بين المنظمات الحكومية الدولية العاملة في ميدان حماية المعارف التقليدية. وتقدم اللجنة التوصيات التالية على المستوى الدولي:

(أ) تعزيز التدريب وبناء القدرات لتطبيق نظم الحماية المتعلقة بالمعارف التقليدية تطبيقا فعالا في البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا؛

(ب) تعزيز التقاسم المنصف والعادل للمنافع المستمدة من المعارف التقليدية لصالح المجتمعات المحلية والتقليدية؛

(ج) تشجيع منظمة التجارة العالمية على مواصلة المناقشات بشأن حماية المعارف التقليدية؛

(د) تبادل المعلومات المتعلقة بالنظم الوطنية لحماية المعارف التقليدية وبحث إمكانية وضع معايير دنيا لنظام فريد في نوعه ومعترف به دوليا لحماية المعارف التقليدية.

توصيات موجهة إلى الأونكتاد

٤- ينبغي للأونكتاد، في حدود ولايته على نحو ما هو محدد في الفقرتين ١٤٧ و١٠٦ من خطة العمل (TD/390)، أن يقوم بما يلي في مجال المعارف التقليدية:

(أ) أن يجري أعمالا تحليلية وينظم حلقات عمل إقليمية لتبادل الخبرات الوطنية وبحث الاستراتيجيات الخاصة بالقضايا المتصلة بالمعارف التقليدية، بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية واتفاقية التنوع البيولوجي والمنظمات الإقليمية. وفي هذا السياق، لاحظت اللجنة الإشارات الخاصة إلى التعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية؛

(ب) أن يواصل تطوير نموذج التدريب التجاري بشأن المعارف التقليدية والتجارة والتنمية؛

(ج) أن يدعم، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات المختصة، المبادرات التي قامت بها البلدان النامية المهتمة لبناء القدرات من أجل تحديد وسائل حماية وتشجيع الاستمرار في تطوير الطب التقليدي، مع أخذ ميداني البيئة والتنوع البيولوجي في الاعتبار؛

(د) أن يساعد الدول الأعضاء ومجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية، بناء على طلبها، على استكشاف السياسات الرامية إلى تسخير المعارف التقليدية في خدمة التجارة والتنمية، بما في ذلك عن طريق فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد المعنية ببناء القدرات فيما يتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية، والمبادرة المتعلقة بالتجارة البيولوجية؛

(هـ) أن يساعد، بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة، بما فيها مركز التجارة الدولية، البلدان النامية، بحسب الاقتضاء، على الاستغلال التجاري للمنتجات المعتمدة على المعارف التقليدية، بما في ذلك إنشاء أسواق ملائمة لهذه المنتجات؛

(و) أن يساعد البلدان النامية المهتمة في استكشاف سبل حماية المعارف التقليدية، مع الاعتراف بالأنشطة الجارية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية ودعمها؛

(ز) أن يقوم بنشر الدراسات المقدمة إلى اجتماع الخبراء، بما في ذلك نشرها على شبكة الإنترنت.

٥- وتشجع اللجنة أمانة الأونكتاد أيضا على توفير الدعم، بحسب الاقتضاء، لأعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والثقافة الشعبية، التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية والفريق العامل المعني بتنفيذ المادة ٨(ي) والأحكام المتصلة بها، التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي. وترحب اللجنة بالتعاون بين الأونكتاد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

تحليل قضايا الوصول إلى الأسواق التي تواجه البلدان النامية: أثر تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية

التوصيات المتفق عليها

١- تلاحظ اللجنة أن تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية إجراءات مشروعة مسموح بها في إطار منظمة التجارة العالمية. وتلاحظ اللجنة أيضا أن هذه التدابير تستخدم الآن بتواتر متزايد ومن قبل عدد أكبر من البلدان. وفي المناقشات التي أجراها الخبراء تم تحديد سلسلة من القضايا والإعراب عن أوجه قلق على نحو ما تم توثيقه في التقرير (TD/B/COM.1/34) والمذكرات اللاحقة (TD/B/COM.1/39 وAdd.1 وAdd.2).

٢- وهذه القضايا وجوانب القلق تغطي القواعد الموضوعية أو الإجرائية الناظمة لإجراءات مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، وهي تشمل اختبار الخمسة في المائة للصلاحية، واستثناء المبيعات بأسعار تقل عن التكلفة، ومستوى القيمة العادية، والمقارنة المنصفة والمتماثلة، وتكلفة الائتمان، ورد الرسوم الجمركية، وتقلبات أسعار الصرف، والمكاسب أو التعويضات في أسعار الصرف، والقيمة السالبة أو الاستثناءات، وأساس الضرر التافه، وأحجام الاستيراد التي لا يعتد بها، والتراكم، وقاعدة الرسوم الأدنى، والشكاوي المتعاقبة، والمركز، والتعهد بشأن الأسعار، وتحديد التغيرات في القواعد المطبقة على صادرات البلدان النامية، والرسوم التعويضية، وآلية تسوية المنازعات لمنظمة التجارة العالمية، والقيمة العادية المركبة، ومستوى التجارة، ومعاملة الاقتصاد غير السوقي، والحد الأدنى للإغراق، والحقائق الاقتصادية المعينة لبعض الصناعات الدورية، وقاعدة الإنتاج الأسير/تعريف الصناعة، والاستبيانات، واللغة والهيئات المستقلة. وبالنظر إلى مدى حساسية هذه المسائل وتشعبها، حدث تباين في وجهات النظر. والعديد من هذه القضايا يجري حاليا تناولها داخل منظمة التجارة العالمية.

٣- وتم التسليم بأن تدابير مكافحة الإغراق يمكن أن تكون لها آثار خطيرة على صادرات واقتصادات البلدان النامية، وبأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم فيها تواجه مشاكل معينة بوصفها المتهمة الأولى في التحقيقات المتعلقة بمكافحة الإغراق. ورأت بعض البلدان النامية أن قواعد مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية متشعبة بصورة تصعب معها إدارتها وأن الإجراءات مكلفة. ثم إن العديد من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية والاقتصادات الصغيرة الحجم، عرضة بشكل خاص للتضرر من جراء الواردات المشمولة بالإغراق والواردات المدعومة، والافتقار إلى الموارد الإدارية اللازمة لاتخاذ إجراءات ضد هذه الواردات امتثالا لما عليها من الالتزامات المتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد يلزم على المجتمع الدولي، بما فيه الأونكتاد، تقديم مساعدة تقنية متواصلة إلى هذه البلدان النامية وإلى الاقتصادات النامية الصغيرة الحجم.

توصيات موجهة إلى الحكومات

٤- ينبغي للحكومات أن تساعد حكومات البلدان النامية عن طريق تبادل الخبرات الوطنية بالتعاون مع المنظمات الدولية في سعيها لتحقيق فهم أفضل لقضايا الإغراق، وذلك بالنظر خاصة إلى المشاكل التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مساعيها لبناء قدرة تمكنها من الدفاع على مصالحها ضد تدابير مكافحة الإغراق والتقليل إلى أدنى حد من مخاطر اتخاذ مثل هذه التدابير.

توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

٥- ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية بغية تعزيز إداراتها فيما يتصل بتطبيق ما يتفق مع أحكام منظمة التجارة العالمية من تدابير مكافحة الإغراق على الواردات الضارة. وفي هذا السياق ينبغي

أن تبحث عن كثب المصاعب الكبيرة التي يواجهها العديد من البلدان الأفريقية بسبب تزايد الواردات المشمولة بالإغراق.

٦- وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يساعد اقتصادات البلدان الصغيرة الحجم في التغلب على ما تواجهه من عوائق مثل الافتقار إلى الموارد المالية والتقنية والبشرية عند القيام بتطبيق ما يتفق مع أحكام منظمة التجارة العالمية من تدابير مكافحة إغراق على الواردات الضارة، بطرق منها بناء القدرات المؤسسية والمساعدة على وضع التشريعات وتعيين هيئات للتحقيق.

توصيات موجهة إلى الأونكتاد

٧- ينبغي للأونكتاد، تمشيا مع ولايته كما هي محددة في الفقرتين ١٣٢ و١٠٦ من خطة العمل (TD/390)، أن يحدد وينفذ، بناء على الطلب وفي نطاق الموارد المتاحة، برنامجا للمساعدة التقنية غايته دعم البلدان النامية في سبيل إيجاد فهم أفضل للقواعد والأحكام المتعلقة بمكافحة الإغراق والرسوم التعويضية والقدرة على توفير سبل علاج مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية.

ثانيا – مقدمة

١- ذكر **الأمين العام** للأونكتاد أن هذه الاجتماعات تناولت القضايا المحددة في خطة العمل، وبخاصة الزراعة وخدمات البناء وحماية المعارف التقليدية وأثر تدابير مكافحة الإغراق. وقال إنه يأمل، بعرض آراء الخبراء على المفاوضين التجاريين وراسمي السياسات الوطنية، أن تعزز نتائج هذه الاجتماعات مقدرة البلدان النامية على تأمين الاستماع لوجهات نظرها ومراعاة مصالحها في المفاوضات الحالية والمقبلة.

٢- وقال إن الحقائق التي أشار إليها الخبراء لها أهمية كبيرة، ولا سيما التحديات والشواغل التي تعترض أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وقد نشأت هذه التحديات والشواغل نتيجة الإصلاحات الزراعية التي انبثقت عن جولة أوروغواي، على النحو المحدد في اجتماع الخبراء الأول. وقال إن فقراء الريف – وتزيد نسبتهم على ٧٠ في المائة من سكان البلدان النامية – هم أكثر الناس تضررا نتيجة انخفاض أسعار الواردات المدعومة أحيانا، وذلك في أعقاب خفض الحواجز التجارية في تلك البلدان. كما أن هؤلاء الفقراء أول من تأثر بالتجميد الذاتي لتدابير الدعم المحلية، ومن ضمنها الإعانات، التي تقررت في إطار الالتزامات المتعددة الأطراف التي استوجبها اتفاق الزراعة الذي توصلت إليه منظمة التجارة العالمية. وفضلا عن ذلك، زادت أعباء الواردات الغذائية. وقد ساعدت اجتماعات الخبراء، بما توصلت إليه من نتائج، في تكوين أساس مقترحات التفاوض التي قدمها العديد من أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. ويتمثل التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي في ضمان إدراج هذه الشواغل في صلب المفاوضات وجعلها جزءا لا يتجزأ منها ومن نتائجها.

٣- وانتقل الأمين العام إلى اجتماع الخبراء الثاني المعني بخدمات البناء فقال إن الحواجز الرئيسية، كما حددها الخبراء، هي: المعايير التقنية والمالية الصارمة، والمعونة المشروطة، والقيود على تنقل الأشخاص، وعدم الاعتراف بالمؤهلات المهنية والمتطلبات التقنية على مختلف المستويات. ومن العوامل الهامة الأخرى التي تضعف قدرة شركات البلدان النامية على المنافسة، الاعتماد في إجراءات العطاءات الدولية على عنصر الإعانات والتوريدات الحكومية. وجرى التشديد على أهمية المشاركة في المشاريع من هذا النوع التي يتحقق بها نقل التكنولوجيا بصورة فعالة وتتسنى من خلالها مساعدة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمانحين الثنائيين. ونظرا لانعقاد الاجتماع في ظرف شديد الأهمية، واقتراب موعد تناول قطاعات محددة في إطار المفاوضات التجارية المتعلقة بالخدمات، فقد أشار الأمين العام إلى الاقتراح المحدد الذي طرحته الاتحادات الأوروبية مؤخرا والاقتراحات المتعددة الأخرى التي استفادت بشكل جيد من الأفكار التي ناقشها الاجتماع، بغية بحثها في مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

٤- وفيما يتعلق باجتماع الخبراء الثالث المعني بالمعارف التقليدية، ذكر الأمين العام أن المعارف التقليدية كثيرا ما يستهان بها ولا ينتفع منها بالدرجة المطلوبة. وكان من ضمن المشاكل التي تدارسها الخبراء كيفية الحفاظ على المعارف التقليدية فضلا عن تحسين مدى الانتفاع بها في عملية التنمية والحيلولة دون استخدامها في أوجه غير مناسبة. وجرى النظر في بدائل الحماية المختلفة، بما في ذلك إمكانية تطبيق الصكوك التقليدية لحقوق الملكية الفكرية. وقال إن الخبراء أوصوا بالعمل، على الصعيد الوطني، على تعزيز القوانين العرفية وتطوير نظم مبتكرة لحماية المعارف التقليدية. كما دعا الخبراء إلى استكشاف إمكانية وضع معايير أساسية لإقامة نظام دولي مبتكر لحماية المعارف التقليدية. وقال إنه ينبغي مناقشة هذه القضايا بمزيد من التفصيل في محافل مناسبة في المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وأوصى أيضا بتناول هذه القضايا في منظمة التجارة العالمية. وطلب إلى الأونكتاد، بالتعاون مع هذه المنظمات الحكومية الدولية، الاهتمام بتدابير المتابعة وتعزيز هذا البعد، بعد المعارف التقليدية، في برامج بناء القدرات التي يضطلع بها الأونكتاد مع تنظيم حلقات عمل إقليمية - وهو ما يقوم به الأونكتاد فعلا. كما دعا الأونكتاد إلى مساعدة البلدان النامية المعنية على استكشاف نظم مبتكرة لحماية المعارف التقليدية، ومن ضمنها ما قد يوجد من جوانب متعددة الأطراف لهذه النظم.

٥- وعن اجتماع الخبراء الرابع المعني بتحليل أثر رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، لاحظ الأمين العام أن عددا من المقترحات قد طرح في موضوع الإغراق وتحديد الأضرار ومدى ما يصيب البلدان النامية منها. وتهدف هذه المقترحات أساسا إلى الحد من أية آثار تضر بتجارة هذه البلدان دون داع، وذلك بضمان أمرين: عدم إخضاع هذه البلدان لرسوم تتعلق بمكافحة الإغراق ما لم توجد في البلدان المستوردة شركات ضالعة في الإغراق ومسؤولة مسؤولية واضحة عن الأضرار. هذا من ناحية، وينبغي الحرص، من ناحية أخرى، على ألا تفوق هذه الرسوم حدود تخفيف الضرر، حال تطبيقها. وثمة حقيقة أخرى عبر عنها الخبراء، وبخاصة الخبراء من البلدان الأفريقية، وتتمثل في ما تشهده هذه البلدان من تدفق واردات إلى أسواقها بأثر الإغراق وعدم قدرتها على الدفاع عن نفسها دفعا للأذى بصورة فعالة، نظرا لما ينقصها من موارد إدارية ومالية. وهذا الجانب يحتاج بالتأكيد للمزيد من الدراسة.

٦- وتحدث عن جهود الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية في ميدان التجارة فقال إن الأونكتاد بحاجة إلى معالجة نوعين مختلفين من الشواغل يصعب التوفيق بينهما. فمطلوب منه، من جهة، مساعدة البلدان النامية على الاشتراك بصورة مثمرة في المفاوضات التجارية وعليه، من جهة أخرى، أن يراعي في اقتراحاته في مجال السياسة العامة مصالح ووجهات نظر جميع الدول الأعضاء ومجموعات الدول. ولا بد للأونكتاد، لمساعدة البلدان النامية، من اقتراح مبادرات بتغيير الوضع الراهن، إلا أن ذلك يمكن أن يخل ببعض جماعات المصالح الراسخة الجذور. ومن المهم، في هذه الحالات، تبين أفضل النهج لزيادة تحسين النظام التجاري بجعله أكثر استجابة لطموحات التنمية. ولهذا يتعين على الأونكتاد والدول الأعضاء فيه عدم السماح للوضع الراهن بشل جهود كل منها.

٧- والقصد أن تقوم جهود الأونكتاد، الرامية إلى مساعدة البلدان الضعيفة على المشاركة مشاركة كاملة في الاقتصاد العالمي، على حسن النية وعلى الالتزام الأخلاقي بزيادة توجيه النظام التجاري المتعدد الأطراف نحو التنمية. ومنذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، وقد مرت عليه سنوات، تدرك أمانة الأونكتاد تماما، هي والدول الأعضاء، أن أداء هذه المهمة والوفاء بهذا الالتزام يقتضيان أن يكون دور الأونكتاد مغايرا لدور منظمة التجارة العالمية.

٨- وقال إنه لا يرى في تعيين الحدود بين أعمال الأونكتاد وأعمال منظمة التجارة العالمية أي مجال لسوء الفهم، شريطة أن يسلم الأونكتاد والدول الأعضاء فيه بأن منظمة التجارة العالمية هي في أساسها هيئة لوضع القواعد تتوافر لديها آلية لتسوية المنازعات. أما مهمة الأونكتاد فينبغي أن تتمحور بصورة نشطة حول إبراز منظور التنمية ووضعه على قائمة الاهتمامات الرئيسية في جدول أعمال التجارة المتعددة الأطراف.

٩- وتحدث ممثل **كوبا**، باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، فقال إن دورة هذه اللجنة لها أهمية حاسمة بالنسبة للأونكتاد. وقال إن النتائج التي أسفرت عنها اجتماعات الخبراء الأربعة تطرقت، من وجهة نظره، إلى بنود تدخل في صميم ولاية الأونكتاد وعناصرها الرئيسية، على النحو المحدد في خطة عمل بانكوك، فضلا عن كونها من القضايا الرئيسية المطروحة على جدول أعمال التجارة الدولية وموضع تفاوض أو استعراض كثيف متعدد الأطراف داخل منظمة التجارة العالمية. وقال إن النجاح في تناول هذه الأمور سيكون بمثابة اختبار لإرادة الأعضاء السياسية في تنفيذ هذه الولاية تنفيذا فعالا.

١٠- وقال إن اجتماعات الخبراء حققت نجاحا كبيرا وأفضت إلى مشورة سديدة في أمور تخضع للتفاوض أو تتأثر به في المحافل التجارية المتعددة الأطراف. وقال إن تضمين حصيلة الاجتماعات ما توصل إليه الخبراء من استنتاجات، ومن ضمنها ما يتعلق بمشاكل وفرص حقيقية، ساعد وفودا كثيرة على وضع مقترحات تفاوضية أكثر فعالية وارتباطا بالواقع. وقال إن قبول هذه الاقتراحات، إذا حدث، سيتيح لمصدري البلدان النامية فرصا تصديرية أحسن بكثير، فضلا عن تناول مجموعة متنوعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

١١- وأبدى الممثل تعليقات عامة تنطبق على اجتماعات الخبراء الأربعة فقال: '١' إن كل مجموعة من النتائج قد تضمن سلسلة من التوصيات التي تطلب إلى الأونكتاد زيادة الاهتمام بتناول هذه القضايا. وأيدت مجموعة الـ ٧٧ والصين كافة التوصيات الواردة ضمن نصوص النتائج، ذلك أنها تتسق كلها مع خطة عمل بانكوك؛ و'٢' إن كثيرا من النتائج تضمن توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي، وبخاصة مؤسسات بريتوون وودز. وتؤيد مجموعة الـ ٧٧ والصين الصيغة العادية بأن هذه المؤسسات "مدعوة" للاضطلاع بالتدابير المحددة؛ و'٣' إن هناك توصيات موجهة إلى الحكومات من المفروض أن يحظى معظمها بقبول أعضاء اللجنة جميعهم.

١٢- وقال إنه توجد مع ذلك سلسلة من توصيات الخبراء تتعرض بشكل مباشر لأمور قيد الاستعراض أو التفاوض في منظمة التجارة العالمية. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تدرك بواقعية أن اعتماد تلك التوصيات في دورة اللجنة هذه أمر غير ممكن. وقال إنه يحث بقوة، من ثم، جميع أعضاء اللجنة على التزام الاعتدال وعلى عدم الانخراط من جديد في تحديد مواقفها التفاوضية التي سبق أن عرضتها مرارا وتكرارا بصورة مفصلة في منظمة التجارة العالمية. وقال إنه يرى أن من واجب هذه اللجنة أن تنظر فيما إذا كان على الأونكتاد أن يضطلع بأعمال إضافية أم لا من أجل دعم هذه المفاوضات حرصا على إدراج الجوانب الإنمائية لهذه القضايا المختلفة إدراجا فعليا على جدول أعمال التجارة الدولية.

١٣- وحث، في نهاية كلمته، جميع أعضاء اللجنة على توخي نهج بناء، وواقعي أيضا، نحو التوصل إلى توصيات يمكن الاتفاق عليها بشأن هذه القضايا. وقال إن من رأي مجموعة الـ ٧٧ والصين أن اجتماعات الخبراء قد أحدثت أثرا هاما بالفعل بطرح المشاكل الحقيقية التي تعترض التجار والمنتجين ولفت انتباه المفاوضين التجاريين إليها.

١٤- وقالت ممثلة **السويد** التي تحدثت بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي** إن الاتحاد الأوروبي يؤيد المقترحات المقدمة من الأمين العام للأونكتاد قبيل انعقاد مؤتمر الأونكتاد العاشر في بانكوك بشأن تحسين عمل الآلية الحكومية الدولية. وقد أقرت هذه المقترحات في الأونكتاد العاشر واتخذ المجلس قرارا رسميا بشأنها في آذار/مارس من السنة الماضية. وأضافت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يعتقد أن هناك حاجة لضمان الاتساق في جميع اجتماعات اللجان الثلاث واجتماعات خبرائها من حيث الاجراءات وشكل الوثائق. وقد أرسيت أسس هذا الاتساق في الاجتماعين اللذين عقدهما اللجنة مؤخرا في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. والاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا كاملا النهج الجديد المتبع إزاء اجتماعات الخبراء والذي يقتضي، على سبيل المثال، أن تتضمن نتائج هذه الاجتماعات ما يدل على أن الخبراء يشاركون في الاجتماعات بصفتهم الشخصية، وأن الاستنتاجات لا تعتمد على أساس وجود اتفاق بشأنها بل تمثل محصلة تتلخص فيها جميع المواقف. واجتماعات الخبراء هي مناسبة لاجراء تبادل حر وصريح لوجهات النظر حول مسائل قد تكون موضع خلاف. ومن المهم، على ضوء ذلك، أن تنعكس جميع المواقف المعبر عنها في نتائج الاجتماعات على نحو صحيح. وشددت على ضرورة التوصل إلى استنتاجات متفق عليها على مستوى اللجان الحكومية الدولية حيث تتعلق المناقشات بخيارات السياسة العامة والتوصيات التي تقدم إلى المجلس كي ينظر فيها. وأكدت أن الاستنتاجات المتفق عليها ينبغي أن تكون مقتضبة وعملية المنحى وأن تميز بين الاجراءات التي يتعين اتخاذها من قبل الدول الأعضاء وتلك التي يتعين اتخاذها من قبل المجتمع الدولي والأونكتاد. وأكدت من جديد أن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى المشاركة بنشاط في المناقشات التي ستجرى عند اختتام دورة كاملة من اجتماعات الخبراء واجتماعات اللجان والمجلس، واستعراض تنفيذ قرار الاصلاح الذي اتخذ في آذار/مارس من السنة الماضية، والبت في التعديلات التي يمكن ادخالها فيما يتصل بدورة اجتماعات السنة التالية. وأشارت إلى عمل لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية فقالت إن الدول الأعضاء في الاتحاد

الأوروبي قررت أن تمارس اختصاصها بصورة مشتركة من خلال الجماعة الأوروبية. وبهذه الصفة، سيكون ممثل المفوضية الأوروبية الناطق باسم الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بالعديد من البنود المشمولة بجدول أعمال لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية.

١٥- وقال ممثل **الجماعة الأوروبية** الذي تحدث بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي** إن المناقشات التي تجري في اجتماعات الخبراء توفر فرصة مفيدة للحوار مع جميع شركاء الاتحاد. وهو يعتقد أن عددا من شواغل البلدان النامية يمكن أن تراعى على نحو أفضل في سياق جولة جديدة وشاملة من المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية تكون متوازنة وجامعة على حد سواء. ويمكن للعمل المضطلع به في الأونكتاد والعمل المضطلع به ضمن منظمة التجارة العالمية أن يكونا متكاملين.

١٦- وأضاف قائلا إنه يوافق على أن تأثير عملية إصلاح قطاع الزراعة على أقل البلدان نموا وعلى البلدان التي هي مستوردة صافية للأغذية يشكل شاغلا رئيسيا. ومن الضروري أن تستفيد جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، من التوسع في التجارة العالمية نتيجة لعملية الإصلاح. إلا أنه قد تكون لعملية الإصلاح آثار سلبية في عدد من البلدان النامية. ولاحظ أن إمكانية الوصول إلى الأسواق تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لأقل البلدان نموا فقال إن الاتحاد الأوروبي قد استهل مبادرة هامة لتأمين إمكانية وصول صادرات أقل البلدان نموا، بما فيها الصادارت الزراعية، إلى الأسواق دون اخضاعها للحصص التعريفية. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما كاملا بعملية الاصلاح في مجال الزراعة، وهو يعتقد أن من شأن زيادة تحرير وتوسيع التجارة في المنتجات الزراعية أن تساهم مساهمة هامة في دعم النمو الاقتصادي المتواصل. ويجب إتاحة فرص لزيادة إمكانية وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق. وقال إن سوق الاتحاد الأوروبي تمثل عموما أكبر سوق لصادارت المنتجات الزراعية من البلدان النامية. والاتحاد الأوروبي مقتنع بأن عملية الاصلاح ينبغي أن تتواصل بإجراء المزيد من التخفيض لتدابير دعم الأسواق. وأوضح أن تدابير الدعم المحلي التي تعزز الأهمية الحيوية للمناطق الريفية ولشواغل الأمن الغذائي للبلدان النامية تتسم بأهمية بالغة ومن ثم فإن التدابير المناسبة التي تتخذها هذه البلدان ينبغي أن تعفى من أية التزامات بالتخفيض. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي للبلدان النامية أن تحتفظ بالمرونة اللازمة لمعالجة هذه الشواغل، بما في ذلك مراجعة الشرط المتمثل في قاعدة الحد الأدنى.

١٧- ثم انتقل إلى موضوع خدمات البناء فلاحظ أن هذا القطاع يمثل نشاطا اقتصاديا رئيسيا يتخلل جميع قطاعات الاقتصاد. وهذا ينعكس في كون العديد من أعضاء منظمة التجارة العالمية قد أعلنوا بالفعل عن التزامات في هذا القطاع. إلا أنه لا تزال هناك حواجز كبيرة قائمة. ولقد قدم الاتحاد الأوروبي اقتراحا في منظمة التجارة العالمية كجزء من مفاوضات عام ٢٠٠٠ حول الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وذلك من أجل حفز النقاش فيما يتصل بهذه الحواجز بغية تعزيز مصالح جميع المشاركين من خلال عملية تحرير تدريجية. وهو يرى أنه

لكـــي يســـتطيع هذا القطاع أن ينمو وأن يسهم في عملية التنمية، ثمة حاجة واضحة لاتخاذ قرارات على صعيد السياسة العامة فيما يتصل بمجموعة واسعة من المجالات مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار بالنسبة للعمل التنظيمي.

١٨- وفيما يتعلق بالبند ٥ من جدول الأعمال، قال إن الاتحاد الأوروبي مستعد لبحث مطالب البلدان النامية فيما يتصل بإجراء دراسة دقيقة لمسألة المعارف التقليدية بغية توفير حماية فعالة وكافية لأصحاب الحقوق المحتملين في هذا المجال. وهو يرى أن الخطوة الأولى يجب أن تتمثل في اجراء دراسة شاملة للنظم الوطنية القائمة أو الناشئة التي تنظم الحصول على المعارف التقليدية وحمايتها وحقوق أصحابها عند استخدامها. وقد يصل الاتحاد الأوروبي إلى استنتاج مفاده أن هناك حاجة لتكييف النظم القائمة والنظر في أشكال الحماية المبتكرة، وأنه من الضروري في الوقت نفسه المحافظة على نظام ناجح لحماية الملكية الفكرية. وقال إن أي تكييف محتمل للنظم الحالية ينبغي ألا يؤثـــر سلبا في معالجة طلبات الحصول على براءات أو في صلاحية الحقوق الناشئة عن البراءات الممنوحة. وهذا ينبغي ألا يستبعد، بطبيعة الحال، استكشاف إمكانية إنشاء نظم تكفل المحافظة على التنوع الثقافي والاحيائي فضلا عن تقاسم الفوائد الناشئة عن استخدام المعارف التقليدية والتراث الشعبي. وهو يرى أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية، بوصفها المنظمة المتخصصة في هذا المجال في منظومة الأمم المتحدة، هي المحفل المناسب لدراسة جوانب حماية المعارف التقليدية المتصلة بالملكية الفكرية.

١٩- وأشار إلى بند جدول الأعمال المتعلق بأثر تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية فقال إن العديد من أعضـــاء الاتحاد الأوروبي يؤيدون المحاولات الرامية إلى تحسين المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية في مجال مكافحة الإغراق، وذلك رغم أن القضية برمتها أكثر تعقيدا بكثير مما قد تبدو عليه. فالعالم لا ينقسم ببساطة إلى بلدان نامية وبلدان متقدمة. ثم أثار مسألتين في هذا السياق فقال، أولا، إن هناك عددا من الشركات في البلدان النامـــية الـــتي كثيرا ما تمتلك موارد مماثلة وقد تكون كبيرة ومتطورة تكنولوجيا ومنتجة كالشركات في البلدان المـــتقدمة. ومـــن الحالات التي فرض فيها الاتحاد الأوروبي مؤخرا تدابير محددة لمكافحة الإغراق حالة شركة من احدى البلدان النامية يبلغ رقم مبيعاتها السنوي نحو ملياري دولار. وهو يرى أنه من غير المنصف انشاء إطار يمكن فـــيه لمـــثل هذه الشركات أن تقوض تطبيق القانون التجاري الدولي. والاتحاد الأوروبي يؤيد آراء أولئك الذين يرغبون في تشديد "القواعد الدنيا لتقييم الأداء" التي تتمثل في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن مكافحة الإغراق. ثانيا، ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أيضا أن البلدان النامية تجد نفسها، على نحو متزايد، خاضعة لتحقيقات في مجال مكافحـــة الإغراق من قبل بلدان نامية أخرى حسبما يتبين من احصاءات السنوات الثلاث الأخيرة. وأعرب عن شـــكه في أن تســـهيل قـــيام الـــبلدان النامية باتخاذ اجراءات يفضي إلى معالجة شواغل هذه البلدان فيما يتعلق بالاستخدام المتزايد لاجراءات مكافحة الإغراق على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، ذكر بأن الاتحاد الأوروبي ما بـــرح يقدم مساعدة تقنية للبلدان النامية في هذا المجال وأنه سيواصل تقديم هذه المساعدة. وأوضح أن من شأن وجود نظام تجاري دولي يستند إلى قواعد أن يوفر الأمن لجميع البلدان، كما أن من شأن تدابير مكافحة الإغراق أن توفر غطاء أمان في مواجهة الممارسات الجائرة.

٢٠- وأخيرا، قال إن الاتحاد الأوروبي مستعد دائما للمشاركة في حوار صريح وبناء مع جميع الشركاء. ويمكن إجراء هذا الحوار بأشكال مختلفة وفي محافل مختلفة. ولكن التفاوض حول عقد التزامات دولية ملزمة من الناحية القانونية ينبغي أن يظل في نطاق المنظمات المختصة. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي، بوصفه عضوا في المجتمع الدولي، ملتزم بتوخي الوضوح وتجنب الالتباس الذي لا داعي له.

٢١- وأشار إلى البيان السابق الذي أدلى به الأمين العام فقال إن من أهم أهداف الأونكتاد جعل النظام التجاري المتعدد الأطراف أكثر توجها نحو التنمية، وإن الاتحاد الأوروبي يرى أن أية جولة جديدة من المفاوضات التجارية ينبغي أن تشتمل على عنصر انمائي قوي. وهو متأكد من أنه يمكن للأونكتاد ولعمل اللجنة أن يقدما مساهمة هامة في هذا الصدد.

٢٢- وقال المتحدث باسم **جنوب أفريقيا** الذي تحدث بالنيابة عن **المجموعة الأفريقية** إن هذه المجموعة قد استفادت كثيرا من اجتماعات الخبراء وقد أدرجت بالفعل البعض من نتائج هذه الاجتماعات في المقترحات التي قدمتها في إطار منظمة التجارة العالمية. وهو يوافق على أن الأعضاء يجب أن يكونوا واقعيين فيما يتصل بعمل اللجنة، ولا سيما فيما يخص القضايا التي يجري التفاوض بشأنها.

٢٣- قال ممثل **المكسيك**، الذي تحدث بالنيابة عن **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**، إن الدورة الخامسة للجنة فرصة سانحة للتفكير في مهمة إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف عادل ومنصف ويساهم في تعزيز العمليات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان. وسيساعد الحوار في إطار الأونكتاد على إيجاد حل للعديد من المشاكل الجوهرية المرتبطة بالتنمية. وفي حالة السلع والخدمات والسلع الأساسية على وجه الخصوص، فإنه يطرح تحديا لإيجاد سبل ابتكارية ومبدعة لجعل العمليات العالمية والاجتماعية الجارية تتمشى مع توزيع الدخل.

٢٤- وقد أدت الانحرافات والاختلالات السائدة في النظام التجاري الاقتصادي إلى تقييد جهود الدول الإنمائية بل إلى إلغائها. وثمة حاجة ملحة لإزالة العوائق التي تعترض سبيل التنمية، ولتهيئة بيئة دولية مؤاتية للسماح بتدفق التجارة. وتتمثل عقبة أساسية في الفجوة القائمة بين أمس الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للدول والأولويات على جدول الأعمال الدولي. وبغية سد هذه الفجوة، يجب أن تشارك البلدان النامية مشاركة أكبر وأكثر فعالية في عملية صنع القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي. وينبغي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف أن توطد دعائم نظام تجاري متعدد الأطراف ومنفتح يراعي احتياجات جميع البلدان النامية.

٢٥- وتتطلب العملية الإنمائية نموا اقتصاديا دوليا مستداما في الاقتصاد العالمي. ويحتاج ذلك بدوره إلى قواعد تجارية واضحة تساهم في التنمية وتظهر اتساقا بين أوضاع البلدان النامية والتزاماتها.

ثالثا- الشـــواغل الزراعـــية الرئيســـية للبلدان النامية: أثر عملية الإصـــلاح الـــزراعي في أقـــل البلدان نموا والبلدان النامية المســـتوردة الصافية للأغذية وسبل التصدي لشواغلـــها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

٢٦- كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة لأغراض نظرها في هذا البند:

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بأثر عملية الإصلاح في المجال الزراعي على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية وطرائـــق مواجهـــــة شواغلهـــا في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف" (TD/B/COM.1/31)؛

"مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.1/36).

٢٧- قـــام **رئيس اجتماع الخبراء المعني بأثر عملية الإصلاح الزراعي في أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية وسبل التصدي لشواغلـــها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف**، بإبلاغ نتائج اجـــتماع الخبراء. فقال إن الاجتماع عقد على خلفية المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة بغية تحقيق هدفين رئيسيين هما: '١' التحديد الواضح للتحديات والشواغل التي واجهتها أقل البلدان نموا والبلدان النامـــية المســـتوردة الصـــافية للأغذية أثناء عملية الإصلاح الزراعي في إطار جولة أوروغواي؛ '٢' بحث كيفية التصـــدي على أفضل وجه ممكن لهذه الشواغل في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية بشأن الزراعة. وأضـــاف قـــائلا إن الخبراء تبادلوا التجارب القطرية وأبرزوا العوامل التي ربما زادت من حدة الآثار السلبية التي نشأت عن عملية الإصلاح الزراعي وتعرضت لـــها أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. ومـــن بين هذه العوامل ما يلي: استمرار الاعتماد المفرط على الواردات الغذائية؛ ووجود صلة مباشرة بين بقاء الزراعة الريفية وتخفيف وطأة الفقر؛ وصعوبة الموازنة بين فوائد المعونة الغذائية في الأمد القصير وتأثيرها في الأمد الطويل؛ والارتفاع الشديد لتكاليف التكيف المترتبة على التحرير المنفرد للقطاع الزراعي؛ وعدم قدرة الصادرات الزراعـــية عـــلى المنافسة في السوق العالمية؛ والاعتماد المفرط في تحقيق حصائل النقد الأجنبي على تصدير سلعة واحـــدة أو سلعتين من السلع الزراعية في إطار أفضليات الوصول إلى الأسواق. وانصبت مناقشات الخبراء على المجالات التالية: '١' التدابير المتخذة بموجب المقرر الوزاري بشأن التدابير المتصلة بالآثار السلبية الممكنة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، وهي تدابير يجب تنفيذها وتحسينها؛ '٢' العناصـــر الـــتي ينبغي إيرادها في المفاوضات المتعلقة بمواصلة عملية الإصلاح الزراعي؛ '٣' مسائل الاتساق بين اشتراطات مؤسســـات بريتـــون وودز والتزامات منظمة التجارة العالمية، ومفاوضات الانضمام إلى هذه المنظمة؛

'٤' توصيات موجهة إلى الأونكتاد وإلى منظمات دولية أخرى. وتبين، أولا، أن الشعور السائد بين أقل البلدان نمـــوا والـــبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية هو عدم وفاء مقرر مراكش بشواغل الأمن الغذائي وغيره من شواغل التنمية الناشئة عن تنفيذ التزامات جولة أوروغواي. وتبين، ثانيا، أن عملية الإصلاح تثير نوعين متميزين من الشواغل هما الشواغل الاجتماعية – الاقتصادية والشواغل التجارية. وفيما يتعلق بالنوع الأول من الشواغل، ذكـــر أن خـــيارات السياسات المتاحة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية باتت محدودة بسبب التزاماتها المنفردة والمتعددة الأطراف بتحرير قطاعها الزراعي، على نحو أعاق بعض تدابير السياسات اللازمة لمعالجـــة شواغل إنمائية مثل الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر في الأرياف. وأبرزت الشواغل التجارية أيضا لأن بلدانا عديدة من هذه البلدان تعتمد اعتمادا كبيرا على حصائل النقد الأجنبي من الصادرات الزراعية. ولوحظ أن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي لم يفض إلى تحسن واضح في فرص الوصول إلى أسواق هذه البلدان لأسباب أهمها ما يلي: استمرار وجود حواجز تجارية عالية في أسواق البلدان المتقدمة؛ زيادة صرامة التدابير الخاصة بحماية صحة الإنسان والنبات والمعايير التقنية وتآكل هوامش التعريفات التفضيلية، سواء أكان ذلك أمرا واقعا أم تهديدا. وعلى خلفـــية المفاوضات الجارية بشأن الزراعة، أفيد بأن اللجنة قد ترغب في تقديم توصيات عملية بشأن السياسات، آخذة في اعتبارها نتائج اجتماع الخبراء، بغية دعم البلدان النامية في الجهود التي تبذلـــها لضمان التصدي الفعال لاهتماماتها وشواغلـــها في المفاوضات. وتشمل المجالات المقترحة ما يلي: تقديم توصيات إلى الأونكتاد؛ و"مسائل أخرى" مثل اتساق السياسات بين اشتراطات مؤسسات بريتون وودز والتزامات منظمة التجارة العالمية، وانضمام أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية إلى هذه المنظمة؛ ومقرر مراكش المذكور آنفا؛ ومسائل التفاوض الملموسة.

٢٨- وقـــال ممثل **كوبا**، متحدثا باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، إن اجتماع الخبراء المعني بأثر عملية الإصلاح الـــزراعي كـــان مفيدا جدا، وبالتالي ناجحا، من حيث أنه يسر الجهود التي تبذلـــها البلدان النامية في التحضير لمفاوضـــات منظمة التجارة العالمية الجارية بشأن الزراعة وفي إعداد المقترحات التفاوضية التي تعين تقديمها أثناء انعقاد اجتماع الخبراء. ولاحظ أن المناقشات التي دارت في اجتماع الخبراء ساعدت بلدانا كثيرة على إدراك كيفية التصـــدي للأهداف الزراعية والإنمائية الخاصة ببلدانهم في إطار استمرار عملية الإصلاح الزراعي. ولذلك، تعرب مجموعة الـ ٧٧ والصين عن تأييدها لتوصية الأونكتاد بإجراء دراسات محددة في إطار الولاية المسندة إليه في خطة عمـــل الأونكتاد العاشر بشأن الزراعة، ودعوة مؤسسات بريتون وودز إلى الاضطلاع بالتدابير الواردة في نتائج اجتماع الخبراء. بيد أنه أشير إلى أنه نظرا إلى المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية فقد ترغب اللجنة في التركـــيز على الاحتياجات الراهنة والفورية للبلدان النامية فيما يتعلق بالمفاوضات الجارية بشأن الزراعة وبشأن الانضمام إلى المنظمة. واختتم قائلا إنه يرى البلدان النامية بحاجة إلى تعزيز قدرتها التفاوضية وأن اللجنة قد ترغب في التركيز على تحديد مجالات الدعم التحليلي والتقني تحقيقا لـــهذه الغاية.

٢٩- وشدد ممثل **سنغافورة**، متحدثا باسم **المجموعة الآسيوية والصين**، على مدى ملاءمة عقد اجتماع الخبراء وحسن توقيته. وقال إن أحد الشواغل الرئيسية كان تحقيق التوازن بين هدف التنمية والالتزام بتحرير القطاع الزراعي. وقد علقت أهمية كبرى على مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية بشأن الزراعة. وأكد أن الزراعة لا تزال قطاعا أساسيا في التنمية الاقتصادية لهذه البلدان. ولذلك، لا تنطوي مسألة الأمن الغذائي على أهمية اقتصادية فحسب وإنما تتسم أيضا بأهمية اجتماعية-سياسية. وأضاف قائلا إن حواجز التجارة الزراعية خفضت تخفيضا شديدا، وبصفة منفردة أحيانا، في حين أن هذه الحواجز في البلدان المتقدمة الكبرى لا تزال تعرقل التوسع التجاري للصادرات الزراعية الآسيوية. وقال إنه يرى أن اجتماع الخبراء عقد في وقت مناسب للغاية لأن المناقشات التي دارت فيه استعين بها في الجهود المبذولة لصياغة مقترحات تفاوضية، ولتقييم المقترحات القطرية المقدمة. وأكد أن تبادل التجارب القطرية أفضى إلى الاعتراف بوجود مشاكل وشواغل مشتركة يواجهها العديد من أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وأردف قائلا إن المجموعة الآسيوية والصين تؤيدان، بوجه خاص، نتائج اجتماع الخبراء التالية: '١' ينبغي تمييز الأنشطة الزراعية في أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية من حيث النشاط التجاري والضرورة الاجتماعية وينبغي للبلدان المعنية أن تصوغ استراتيجية إنمائية طويلة الأجل يمكن أن تشمل استخداما مرنا لتدابير السياسة التجارية؛ '٢' على الرغم من أن الاتفاق بشأن الزراعة أخضع تجارة المنتجات الزراعية لضوابط متعددة الأطراف فإنه لم يتصد تصديا فعالا لمشكلتي الفقر والتنمية الريفية؛ '٣' ألحقت الصادرات المدعومة للبلدان المتقدمة الكبرى من السلع الأساسية، ومنها القمح والذرة ولحم الختزير والدواجن، ضررا فادحا بالقدرة الإنتاجية لمزارعي الأرياف الفقراء في أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية بسبب ضعف وضعهم من حيث أسعار إنتاج هذه السلع. كما أن إعانات الصادرات تؤدي إلى تآكل قدرة أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية على التصدير لا في الأسواق الدولية وحدها وإنما في أسواقها التقليدية الإقليمية ودون الإقليمية أيضا. وبموجب الولاية المسندة في الفقرة ١٣٣ من خطة عمل الأونكتاد العاشر، ينبغي للأونكتاد أن يضطلع بعمل تحليلي بشأن الشواغل الزراعية الرئيسية للبلدان النامية في مجالات محددة. وتشمل هذه المجالات ما يلي: (أ) تحديد المنتجات الزراعية ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية، وتحليل السبل والوسائل الكفيلة بتحسين وصول هذه المنتجات إلى الأسواق؛ (ب) تحليل أثر عملية الإصلاح على كل سلعة من السلع الأساسية للبلدان النامية، مع إيلاء اهتمام خاص لتدابير الدعم المحلية التي يلزم اتخاذها لتعزيز الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر؛ (ج) تحديد وبحث الآثار على فرص تصدير المنتجات الزراعية التي يمكن أن تترتب على التطورات المستجدة في التجارة العالمية للمنتجات الزراعية، مثل التطورات المستجدة في تكنولوجيا الإنتاج، والسلاسل العالمية لتوريد المنتجات الزراعية، وأفضليات المستهلكين، والشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي.

٣٠- وقال ممثل **المكسيك**، متحدثا باسم **مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**، إن اجتماع الخبراء أتاح فرصة لإجراء نقاش مثمر حول السياسات الرئيسية المتصلة بالتجارة المتعددة الأطراف في المنتجات الزراعية. ولاحظ أن الخبراء حددوا، في هذا السياق، جوانب مختلفة ذات صلة بعملية الإصلاح الزراعي تتسم بالأهمية القصوى بالنسبة لبعض البلدان النامية. وتشمل هذه الجوانب ما يلي: تفاقم مشكلة الأمن الغذائي؛ والصعوبة الهيكلية في تحقيق القدرة التنافسية ضمن الأسواق الزراعية الدولية الراهنة؛ والاعتماد القوي على صادرات هذا القطاع في تحصيل العملة الصعبة. ودعا إلى بذل الجهود للقضاء على التعريفات القصوى وتصعيد التعريفات، وإلى خفض العوائق التي تواجه صادرات البلدان النامية في أسواق البلدان المتقدمة. وفيما يتعلق بالوصول إلى أسواق البلدان النامية، استصوب إجراء المزيد من الدراسات للوقوف على أي حواجز تعريفية وغير تعريفية قائمة. وأضاف قائلا، فيما يخص المنافسة في مجال الصادرات، إن الهدف النهائي ينبغي أن يكون القضاء على إعانات الصادرات. ووافق على ما اقترحه الخبراء من أن يقوم الأونكتاد، بالتنسيق مع منظمات دولية أخرى، بمواصلة تقديم المساعدة التقنية التي تتيح تحليل سياسات التجارة في المنتجات الزراعية ودعم البلدان النامية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية وفي الانضمام إلى هذه المنظمة. وقال إن مساهمة الأونكتاد في هذا الصدد يمكن أن تتمثل في تقديم بيانات ودراسات وتحليلات إحصائية من دون تكرار الأعمال التي تضطلع بها منظمات أخرى لدعم البلدان النامية في إجراء المفاوضات المتعددة الأطراف، وتقييم القيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق والقدرة التنافسية للمنتجات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. واستصوب في هذا السياق معالجة الشواغل الرئيسية للبلدان النامية في القطاع الزراعي، كالشواغل المتصلة بمقرر مراكش. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي دراسة عملية التكيف في اتفاقات التجارة التفضيلية إزاء التحرير التجاري المتعدد الأطراف والعوامل التي تحدد القدرة التنافسية التصديرية للمنتجات الزراعية للبلدان النامية. وأخيرا، ينبغي أن يعهد إلى الأونكتاد بتحليل مسألة أخرى ذات صلة هي دراسة النواقص الهيكلية في أقل البلدان نموا والبلدان النامية الصغيرة.

٣١- وتحدث ممثل **زامبيا** باسم **المجموعة الأفريقية** فوجه الانتباه إلى الصعوبات التي تواجهها بلدان هذه المجموعة في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية لأن أغلبيتها، التي هي بلدان نامية مستوردة صافية للأغذية إن لم تكن من أقل البلدان نموا، تعتمد اعتمادا شديدا على الزراعة لتوفير أسباب المعيشة فيها. ومضى قائلا إن المناقشات الواردة في تقرير اجتماع الخبراء وصفت بدقة المعضلة التي تواجهها هذه البلدان على مستوى السياسة العامة والمتمثلة في التضارب بين أهداف إصلاح السياسة الزراعية وآثاره الفعلية في الأجل القصير. وكان الهدف الرئيسي لإصلاح السياسة الزراعية في أفريقيا هو زيادة الإنتاج والتصدير وتنويع الصادرات لتحقيق الهدف الرئيسي للسياسة الإنمائية، أي تخفيف حدة الفقر. غير أن هذه الإصلاحات أدت في عدد من البلدان الأفريقية النامية المنخفضة الدخل إلى تقلص القطاع الزراعي وإلى انهياره التام في بعض الحالات. ومن المستبعد أن تؤدي القواعد المتعددة الأطراف السارية حاليا بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة إلى خفض تكاليف التكيف

الناجمة عن عملية الإصلاح الزراعي لأن الاتفاق بشأن الزراعة يركز في رأيه على كبح الإنتاج الزراعي بوضع حد لانحرافات السياسة العامة بدلا من تحقيق الغرض العام المتمثل في تخفيف حدة الفقر. أما فيما يخص نتيجة اجتماع الخبراء فإن المجموعة الأفريقية تود أن ترى عناصرها مستخدمة كمساهمات مفيدة عند وضع مقترحات للمفاوضات الجارية بشأن الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية. وأبرز المسائل الرئيسية التالية التي تشغل بال البلدان الأفريقية في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية: '١' تحويل قرار مراكش إلى مكاسب بما في ذلك حل مشكلة الأمن الغذائي في الأجل الطويل؛ '٢' التصدي للآثار الممكنة لخفض أو إلغاء إعانات التصدير ووضع نظام متفق عليه دوليا بشأن ائتمانات التصدير القائمة؛ '٣' إنشاء آلية فعالة يمكن التنبؤ بها للمساعدة المالية والتقنية من أجل تحسين المعايير التقنية وحماية صحة الإنسان والنبات؛ '٤' خفض الحدود القصوى للتعريفات الجمركية وتصاعد هذه التعريفات واختلال توازن مستوى الحواجز التعريفية الفعلية في البلدان المتقدمة؛ '٥' السماح لصادرات أقل البلدان نموا بالدخول إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية ومن التحصيص؛ '٦' تحسين المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية والأخذ بها. ومضى قائلا إنه وإن كان يقر بأهمية المسائل السالفة الذكر بالنسبة للبلدان النامية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، إلا أنه يقترح على اللجنة أن تعتمد التوصيات التالية: (أ) المقترحات العملية من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على تعزيز قدرتها التفاوضية من خلال القدرة التحليلية على تقييم الأثر المحتمل للمقترحات الموجودة على أفريقيا، والتنسيق الفعال بين أصحاب المصلحة في القطاع الخاص والمفاوضين التجاريين، والتنسيق الفعال بين مختلف الوزارات في إطار جهاز تفاوضي، والتنسيق الفعال للموقف التفاوضي مع أعضاء المنظمة الآخرين؛ و(ب) المقترحات العملية من أجل دعوة المنظمات الدولية، بما فيها منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي والأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة وصندوق النقد الدولي، إلى معالجة بعض المسائل مثل أثر المعونة الغذائية في الأجل الطويل على الإنتاج المحلي والفرص التجارية في أفريقيا، وطرق معالجة عدم وجود اتساق على مستوى السياسة العامة بين الإصلاحات الفردية في مجال الزراعة والتزامات منظمة التجارة العالمية و(ج) المقترحات العملية المتعلقة ببحث المجتمع الدولي للجوانب الاقتصادية والسياسية للسماح مبكرا لأقل البلدان نموا بالوصول إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية ومن التحصيص.

٣٢- وقال ممثل **أوروغواي** إن القضايا المتعلقة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية قضايا ينبغي أن تشكل محور مفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بمواصلة عملية الإصلاح في قطاع الزراعة. وفي الوقت ذاته، شدد أيضا على ما تكتسيه إعانات التصدير المخلة بالتجارة والمطبقة في البلدان المتقدمة من أهمية في المفاوضات الجارية بشأن الزراعة.

٣٣- وقال ممثل **ليسوتو** إن الزراعة تحتل مكانة رئيسية في الاقتصاد الوطني. وما زالت ليسوتو تواجه معضلة كبرى على مستوى السياسة العامة في جهودها المستمرة من أجل زيادة إمكانات هذا القطاع إلى أقصى حد، وذلك لسبب رئيسي هو قلة رؤوس الأموال وانخفاض مستويات الإنتاجية وضعف الروابط مع قطاعات الاقتصاد

الأخرى وكذلك عدم تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية الواردة في الاتفاق المتعلق بالزراعة وفي قرار مراكش. وعدد مجموعة من النقاط الواجب إدراجها في توصيات اللجنة منها: '١' ينبغي أن يجري الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية على الفور تحليلا للسياسات الزراعية للبلدان النامية، خاصة أقل البلدان نموا، بهدف تعزيز الدعم الرامي إلى تحديد خيارات السياسة في عملية التفاوض؛ '٢' ينبغي للأونكتاد أن يساعد أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية في تحديد مجالات معينة يحتاج فيها إلى مساعدة تقنية من الشركاء في التنمية، خاصة فيما يتعلق بطرق تعزيز الإنتاجية الزراعية وبناء الهياكل الأساسية ونشر المعلومات عن الأسواق وتنمية أسواق الصادرات؛ '٣' ينبغي إنشاء صندوق خاص للمساعدة التقنية والمالية يمكن من تقديم المساعدة المالية بحسب تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية؛ '٤' ينبغي الالتزام بمعالجة مسألة الاتساق على مستوى السياسة العامة بين جميع الشركاء في التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. وشدد أيضا على أهمية الاقتراح المتعلق بدعوة الأونكتاد والمجتمع الدولي إلى بحث الجوانب الاقتصادية والسياسية للسماح مبكرا لصادرات أقل البلدان نموا بالدخول إلى الأسواق معفاة من الرسوم الجمركية ومن التحصيص.

٣٤- وقال ممثل **المغرب** إن الوضع في بلده، بوصفه واحدا من البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، يتميز بوجود قطاعين متميزين؛ ففيما يخص المنتجات التي تستهلك في السوق المحلية فقط، يعتبر المغرب مستوردا صافيا أما فيما يخص المنتجات الأخرى مثل الأغذية والخضر الطازجة والمجهزة فله بعض الإمكانات التصديرية. وبما أن تنفيذ قرارات جولة أوروغواي لم يكن مرضيا بالنسبة لمصالح المغرب فإنه يرى أن من اللازم أن تخفض إلى حد كبير تدابير التجارة والدعم التي تعتمدها البلدان المتقدمة، لا سيما وأن الزراعة تشكل النشاط الاقتصادي الرئيسي لعدد كبير من البلدان النامية. واقترح أن تنشئ البلدان المتقدمة "صندوق أغذية عالميا" يضمن مصالح البلدان النامية بغية إقامة تضامن بين هذه البلدان والبلدان المتقدمة.

٣٥- وقالت ممثلة **جامايكا** إن للبلدان النامية الجزرية الصغيرة قدرة محدودة جدا على التصدير وعلى زيادة الإنتاج وللبلدان المستوردة الصافية للأغذية من بينها مصلحة حيوية في التنفيذ الفعال لقرار مراكش لفائدة أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وحثت على اتخاذ خطوات ملائمة للإسراع بتنفيذ قرار مراكش. وقالت إن الوقت قد حان لتحويل هذه التدابير إلى برامج مفيدة، ويمكن توقع تحقيق نتائج ملموسة في إطار المفاوضات الجارية بشأن الزراعة. ورأت أن من المفارقة أن تنفذ أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، التي تعتمد اعتمادا أكبر على قطاع الزراعة، تدابير أبعد مدى لتحرير التجارة في قطاعاتها الزراعية مما نفذته بعض البلدان المتقدمة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التي هي أقل اعتمادا على هذا القطاع. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار هذه المفارقة واختلالات التوازن المتأصلة في نظام التجارة المتعدد الأطراف فتراعى شواغل البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية وأقل البلدان نموا لإدماج جميع البلدان النامية في نظام التجارة المتعدد الأطراف. وذكرت أن بلدها يرحب بنتائج اجتماع الخبراء ويؤيد كل التأييد الاقتراحات الواردة في الفرع

الأول لأنهـــا تتضـــمن عناصر كثيرة سبق أن وردت في المقترح الذي قدمته الجماعة الكاريبية إلى منظمة التجارة العالمـــية. وفـــيما يخص الفرع الثاني قالت إنها تؤيد معظم التوصيات. أما الفرعان الثالث والرابع فيتماشيان مع شواغل بلدها. وفي هذا الصدد، ينبغي تحويل مقترحات الخبراء إلى توصيات للجنة.

٣٦- قـــال ممثل **النرويج** إن بلده يؤيد كل التأييد تقرير اجتماع الخبراء وأنه لدى مواصلة عملية الاصلاح في مجـــال الـــزراعة لا بد من إيلاء اهتمام خاص إلى مصالح البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا. ويعتبر تحسين إمكانية وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق أمرا بالغ الحيوية بالنسبة للعديد من البلدان النامية كوسيلة لتحقيق الـــنمو الاقتصـــادي وتخفيف الفقر. ولا بد من التصدي بعناية للتحديات التي تواجهها البلدان النامية من حيث الـــنقص الشـــديد في الأمن الغذائي وذلك بضمان المرونة الكافية في تصميم السياسات الوطنية الرامية إلى تعزيز الانتاج الزراعي المحلي. وفي اقتراح تقدمت به حديثا في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة أقرت النرويج بأن المعاملة الخاصة والتفاضلية لصالح البلدان النامية ينبغي أن تكون جزءا أصيلا في اتفاق الزراعة، وأنه على درجة من الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا. وترى النرويج أن بإمكانها أن تتفق مع عدد من النقاط المدرجة في التقرير الصادر عن اجتماع الخبراء وأنه من الضروري العمل على إعداد الخلفية الاحصائية والتحليلية بالتعاون بين الأونكتاد والمنظمات ذات الصلة مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٣٧- وصرح ممثل **سويسرا** بأن المفاوضات بشأن عملية الاصلاح سوف تستمر كما هو مقرر في المادة ٢٠ من اتفـــاق مـــنظمة الـــتجارة العالمية بشأن الزراعة، دون إغفال الشواغل غير التجارية في مجال الزراعة مثل تعددية الوظائف وأهميتها بالنسبة للمجتمع. فقد لعبت الزراعة في سويسرا دورا هاما بالحفاظ على الأرض وفي استقرار حـــركة الهجرة كما أسهمت بأسلوب متعدد الوظائف في استقرار المجتمعات والثقافات والبلدان. وعند النظر في إمكانية ايجاد السبل الرامية إلى تحسين وصول المنتجات الزراعية في أقل البلدان نموا إلى الأسواق ترى سويسرا أنه من الضروري إقامة آلية خاصة تأخذ في الاعتبار الدور المتعدد الوظائف للزراعة في المجتمع. ولكن هذه الآلية ينبغي أن تطبق بما يضمن أقل تعريف ممكن لحركة التجارة.

٣٨- وأكـــد ممـــثل **الـــيابان** على أهمية قرار مراكش وقال إن الأمن الغذائي بالغ الأهمية وأنه لا مفر من حل المشـــكلات الزراعية في البلدان النامية كما هو الأمر أيضا في البلدان المتقدمة. لذلك فهو يرى أن من الضروري إعـــادة النظر في بعض القواعد المتعددة الأطراف بشأن تدابير الحدود وتدابير الدعم المحلي. وقال إنه ينبغي على المدى الطويل تحسين قاعدة الانتاج الزراعي في البلدان النامية، كما ينبغي على المدى القصير تعزيز خطط المعونة الغذائية الثنائية والمتعددة الأطراف.

٣٩- ورحب ممثل **موريشيوس** بالتوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء والتي تقضي بتعزيز تنفيذ قرار مراكش عمليا بغية حل مشكلات الأمن الغذائي الطويلة الأجل التي تعاني منها أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية وذلك بدلا من التصدي للاحتياجات القصيرة الأجل من خلال المعونة الغذائية. ولا بد من اعتماد منهج يتسم بالحذر والواقعية لدى التصدي لجميع أشكال المنافسة التصديرية. فالمادة ٢٠ من الاتفاقية بشأن الزراعة تنص على الهدف الطويل الأجل الذي يرمي إلى إجراء تخفيضات تدريجية هامة في الدعم والحماية ولكنها لا تنص على إلغائها. وأخيرا، اقترح أن يعمد الأونكتاد، تمشيا مع توصيات اجتماع الخبراء وعملا بأحكام الفقرة ١٣٣ من خطة عمل بانكوك، إلى اجراء دراسة في أقرب وقت ممكن عن أثر الاتفاقية على البلدان النامية الجزرية الصغيرة في مجال التجارة الزراعية وأن يضع خطة عمل محددة وميزانية مصاحبة لها.

٤٠- وقال ممثل **شيلي** إنه يرى أن من الأهمية بمكان اقامة نظام للتجارة الزراعية متعددة الأطراف يكون منصفا وسوقي التوجه. فالنظام الحالي يغبن مختلف البلدان النامية التي اعتمدت تدابير تحررية والتي ليس في مقدورها منافسة البلدان التي تستفيد حاليا من إعانات كبيرة وغير منصفة. وهو مقتنع بأن تطور البلدان النامية مرهون بتوفير شروط أفضل للوصول إلى السوق وبإزالة الاعانات التجارية ذات الأثر المشوه. وهو يوافق كذلك على الدعوة إلى وضع أحكام ملموسة فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفاضلية، وكذلك على تزويد البلدان النامية بالمساعدة التقنية لكي تتمكن هذه البلدان من تلبية احتياجاتها المشروعة مثل التنمية الريفية والأمن الغذائي.

٤١- وصرح ممثل **الجماعة الأوروبية** بأن التفاعل بين التنمية والتجارة مسألة تتجاوز حدود التجارة الزراعية. وقال إنه يرى أن هنالك بعض العناصر المثيرة للاهتمام في حصيلة اجتماع الخبراء. إذ لا بد لجميع الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، من الاستفادة من توسع التجارة العالمية نتيجة عملية الإصلاح. ولكن لا بد من التصدي بشكل ملائم للآثار السلبية المترتبة على أقل البلدان نموا وعلى البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وشدد على ضرورة تعزيز خطة أصيلة للمعونة الغذائية في شكل منحة كاملة بحيث لا تلحق الضرر بالانتاج الغذائي المحلي الذي لا بد أن يسهم في ضمان الأمن الغذائي. ومن ثم لا بد من تعزيز المساعدة التقنية والمالية في هذا الصدد. أما بالنسبة لمواصلة عملية الاصلاح في مجال الزراعة في إطار منظمة التجارة العالمية فقال، مشيرا إلى الاقتراح الذي تقدم به إلى تلك المنظمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، إن الجماعة الأوروبية ملتزمة كل الالتزام بالعملية وهي في الوقت نفسه تعترف بالشواغل المحددة لدى البلدان النامية في إطار تلك العملية وإنه تقدم بمقترحات في ذلك الاتجاه. وهو يعتقد أن المضي في تحرير التجارة الزراعية سوف يسهم بنصيب وافر في النمو الاقتصادي المستدام في جميع البلدان. ولكن من الضروري ايجاد الفرص الملائمة لزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق. ونظرا إلى أن الجماعة الأوروبية هي من أكبر أسواق الصادرات الزراعية الواردة من البلدان النامية فقد اقترحت الجماعة أيضا إمكانية إزالة الرسوم أمام جميع المنتجات تقريبا الواردة من أقل البلدان

نموا. كما نادت الجماعة بمنح تفضيلات تجارية هامة للبلدان النامية من جانب البلدان المتقدمة الأخرى ومن جانب البلدان النامية الميسورة.

٤٢- قال ممثل **الأرجنتين** إنه يتفق مع ما قاله كل من ممثل أوروغواي وشيلي. وأشار إلى أن قدرة البلدان النامية على المنافسة في التجارة الزراعية تتدهور بسبب زيادة استخدام الإعانات الزراعية والحواجز التي تحول دون الوصول إلى الأسواق. وفضلا عن ذلك فإن إعانات التصدير الزراعية تشوه التجارة وتقصي المصدرين المنافسين وتسهم في استخدام وسائل في الإنتاج لا تراعي متطلبات البيئة كما أنها تزيد من حدة الفقر في المناطق الريفية في البلدان النامية. وحث الأونكتاد على القيام بالمزيد من الدراسات لهذه المسائل الهامة جميعا وذلك لمساعدة البلدان النامية على المشاركة مشاركة فعالة في المفاوضات الزراعية في إطار منظمة التجارة العالمية.

٤٣- وشدد ممثل **البرازيل** على الأهمية التي يعيرها بلده، وهو عضو فعال في مجموعة كيرنز، إلى جميع جوانب تحرير التجارة الزراعية. وفيما يتعلق بإعانات التصدير وصلتها ببرامج الأمن الغذائي في البلدان النامية فهو يرى أن المستهلكين في المناطق الحضرية في البلدان المستوردة يستفيدون من انخفاض أسعار الأغذية المستوردة ولكن الإعانات تؤدي إلى عرقلة عجلة التنمية والتوسع في مجال الانتاج الغذائي المحلي. وقال إن تنفيذ قرار مراكش لن يكون فعالا أبدا ما لم يكن مصحوبا بالقضاء على هذه الممارسة التي تعيق مشاركة البلدان النامية في الأسواق الزراعية العالمية. وقال إن إلغاء إعانات التصدير يتطلب هيكلا للتجارة الزراعية العالمية يراعي أحوال السوق ومجموعة من القواعد التي لا تشوه الأسعار الدولية أو تنال من قدرة البلدان النامية على المنافسة التصديرية.

٤٤- أكد ممثل **الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة** على أهمية مراعاة الأهداف الاجتماعية سعيا إلى تحقيق التنمية المستدامة، ومنها تخفيف حدة الفقر وضمان الأمن الغذائي والعمل الكريم لجميع العمال. وهو يرى أن المفاوضات بشأن الاصلاح في مجال الزراعة ينبغي أن تشتمل على العناصر التالية: '١' بند اجتماعي يشير إلى معايير العمل الدولية تجنبا لأي "إغراق" اجتماعي بحيث يؤخذ في الاعتبار أثر تحرير تجارة المنتجات الغذائية على الأمن الغذائي؛ '٢' إلغاء إعانات التصدير بالنسبة للمنتجات الزراعية؛ '٣' تحليل أثر إعانات التصدير على الانتاج المحلي، وذلك بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين؛ '٤' احترام حقوق جميع العمال فيما يتعلق بالصحة والسلامة.

رابعا- تحلـــيل سبل تعزيز مساهمة قطاعات خدمات محددة في الآفاق الإنمائية للبلـــدان النامية: التجارب الوطنية على صعيد الأنظمة والتحرير: أمثلة من قطاع خدمات البناء ومساهمته في تنمية البلدان النامية

٤٥- كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة لأغراض نظرها في هذا البند:

"تقريـــر اجـــتماع الخبراء المعني بالتجارب الوطنية في مجالي التنظيم والتحرير: أمثلة من قطاع خدمات التشييد وإسهامه في تنمية البلدان النامية" (TD/B/COM.1/32)؛
"مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.1/37).

٤٦- قـــام **رئيس اجتماع الخبراء المعني بالتجارب الوطنية على صعيد الأنظمة والتحرير: أمثلة من قطاع خدمات البناء ومساهمته في تنمية البلدان النامية**، بعرض نتائج اجتماع الخبراء. وأكد على المساهمة الإيجابية التي قدمها اجتماع الخبراء في مجال خدمات البناء نظرا إلى أنه كان تجربة جديدة تماما لأغلبية المشاركين من القطاعين الخـــاص والعام من البلدان النامية. وركزت المناقشة على وسائل وسبل مضي حكومات البلدان النامية في تنظيم قطاع خدمات البناء فيها وتحريره. وكان الشغل الشاغل للبلدان النامية يتمثل في كيفية الحصول على حصة أكبر من سوقها المحلية الخاصة للبناء، لا سيما من أجل المشاريع الممولة من البنك الدولي والمانحين الآخرين، فضلا عن كيفية زيادة فرص الوصول إلى التكنولوجيا والتمويل. وتناولت التوصيات المعتمدة أربعـــة مجالات رئيسيـــة هي: '١' الإجـــراءات الـــتي يتعين على الحكومات أن تتخذها بنفسها؛ '٢' العمل الذي يمكن دعوة المنظمات المالية الدولية والإقليمية، والمانحين الثنائيين، إلى القيام به؛ '٣' المسائل التي ينبغي التصدي لها خلال المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال الخدمات وكيفية القيام بذلك؛ '٤' الأعمال الإضافية التي من الضروري أن يقوم بها الأونكتاد في هذا المجال. وأكد الخبراء بشكل خاص على أنه لا بد لحكوماتهم من أن تكون السباقة في القيام بدور رائد في تحسين مركزها التنافسي. ودعا أعضاء اللجنة إلى تأييد آراء الخبراء الواردة في التوصيات.

٤٧- وقـــال ممثل **كوبا**، متحدثا نيابة عن **مجموعة الـ٧٧ والصين**، إن اجتماع الخبراء ساهم مساهمة مرضية في تنفـــيذ ولاية الأونكتاد المتعلقة بالخدمات. وتمثل نتائجه أساسا جيدا لتوصل اللجنة إلى اتفاق بشأن التوصيات. وينبغي للأعضاء حث المؤسسات المالية المتعددة الأطراف على رفع مستوى دعمها لبناء القدرات في مجال خدمات البـــناء في البلدان النامية. ودعا اللجنة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات المقدمة إلى الحكومات فيما يتعلق بالسياسات المناسبة التي ينبغي وضعها من أجل تعزيز القطاع.

٤٨- وتحدث ممثل **موريشيوس** بالنيابة عن **المجموعة الأفريقية**، فتناول مسألة تحسين إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والتمويل بغية كفالة تعزيز القدرة التنافسية في القطاع. وقال إن هناك حاجة إلى نقل التكنولوجيا وتبادل التجارب مع الشركاء الأجانب من أجل زيادة بناء القدرات بحيث تستخدم القدرات المحلية عن طريق تنمية الموارد البشرية والمهارات، فضلا عن التصدي للمسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي مثل الضرائب والسياسات المالية. وأكد على أهمية تكنولوجيا المعلومات في قطاع البناء، خاصة في مجال إدارة وتصميم المشاريع، فضلا عن أهمية المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية. وتمشيا مع أحكام خطة عمل بانكوك لدعم البلدان النامية في قطاع الخدمات، على الأونكتاد أن يساعد البلدان النامية على وضع آلية للتعرف الفعال على المؤهلات والشركات؛ وأن يساعد في التصدي للمشاكل المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، والتراخيص والمعايير التمييزية وغير الشفافة، فضلا عن الممارسات المانعة للمنافسة؛ وأن يضع إطارا قانونيا وتنظيميا محليا مناسبا من أجل إدراج القوانين واللوائح التي تؤثر في تجارة خدمات البناء، في قاعدة بيانات التدابير المؤثرة في تجارة الخدمات. وينبغي للأونكتاد، بالاشتراك مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، أن يضع قانونا نموذجيا في مجال البناء. وأكد أيضا على ضرورة الحوار بين جميع الأطراف أصحاب المصلحة في قطاع خدمات البناء من أجل إيجاد فرص العمل، وإنشاء الهياكل الأساسية المادية، وتحسين رفاه السكان في البلدان النامية.

٤٩- وقال ممثل **المكسيك**، متحدثا بالنيابة عن **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**، إن تحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية في خدمات البناء يشكل أولوية. ولذلك، يجب تنفيذ المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وإزالة الحواجز التجارية التي تواجهها البلدان النامية في هذا الميدان. وبغية دعم المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، يطلب إلى الأونكتاد أن يواصل عملية استكمال قاعدة بياناته المتعلقة بالحواجز التجارية في مجال الخدمات وأن يتيحها عن طريق شبكة الإنترنت. والصعوبة الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في ميدان خدمات البناء هي قصور قدرتها على التنافس دوليا ومحليا، غير أنه يمكن تحسين ذلك عن طريق تحسين السياسات المحلية والمساعدة التقنية. ويمكن النظر إلى التحرير دون الإقليمي كخيار بديل لتنمية القدرة على التصدير في البلدان النامية. ونوه بمساهمة الأونكتاد في تنظيم اجتماع الخبراء، الذي تصدى للمشاكل المتعلقة بخدمات البناء من منظور إنمائي. وبغية تعزيز مشاركة الشركات من البلدان النامية في التجارة المحلية والدولية في خدمات البناء، ينبغي للأونكتاد أن يعزز المزيد من الروابط والحوار المستمر بين جميع الأطراف أصحاب المصلحة، وأن يقدم المساعدة التقنية للبلدان النامية، وأن يحلل الحواجز التي تواجهها صادرات البلدان النامية في قطاع الخدمات هذا.

٥٠- وذكر ممثل **سنغافورة**، متحدثا بالنيابة عن **المجموعة الآسيوية والصين**، أن اجتماع الخبراء في مجال خدمات البناء يتمشى مع الأهداف الواردة في خطة عمل بانكوك. فالبناء عبارة عن قطاع خدمات شامل لعدة

قطاعات وينظر إليه كوسيلة للنمو في جميع الاقتصادات الآسيوية، ويتسم بإمكانيات كبيرة لنمو قدراتها التصديرية. وأعرب عن تأييده لضرورة دعوة وكالات التمويل الدولية إلى العمل بنشاط على تعزيز مشاركة شركات البلدان النامية في تصميم وتنفيذ مشاريع البناء، خاصة في بلدانها. وتوفر نتائج اجتماع الخبراء نظرة ثاقبة إلى الحواجز التجارية التي تحد من قدرة البلدان النامية على التصدير والتي من المحتمل أن يتم التصدي لها خلال المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية بشأن الخدمات. وعلى حكومات البلدان النامية أن تحتل الصدارة في تعزيز قدرة المتعاملين في القطاع الخاص في هذه البلدان على المنافسة، غير أنه ينبغي في الوقت ذاته تسهيل زيادة فرص وصول موردي خدمات البناء فيها إلى أسواق البلدان المتقدمة. والشغل الشاغل للبلدان النامية هو كيفية الوصول إلى التمويل ومدى نجاح المتعاملين في القطاع الخاص في الحصول على نقل التكنولوجيا. ودعا اللجنة إلى تأييد الاقتراح المقدم من رئيس اجتماع الخبراء بشأن أعمال المتابعة من طرف الأونكتاد، بما في ذلك أهمية تحليل وتحديد المشاكل التي تواجهها البلدان النامية في هذه المجالات، لكي يتسنى للمجتمع الدولي أن يتصدى لها.

٥١- وقالت ممثلة **المفوضية الأوروبية** إنها تتفق مع الرأي القائل إن لقطاع خدمات البناء دورا رئيسيا يقوم به في تحقيق الأهداف الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية. وبغية دعم بناء القدرات في هذا القطاع، لا بد من تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التعود على تكنولوجيا المعلومات، والفعالية في القطاعات الداعمة الأخرى مثل الإشهار، والتسويق، وخدمات الدفع، والاتصالات والنقل، والسياسات التي تؤثر على المعدات والمواد ذات الصلة. وأقرت بأنه ينبغي استهداف مشاركة الشركات المحلية في البرامج الإنمائية، فضلا عن التعود على التكنولوجيا بمختلف أنواعها. وعلاوة على ذلك، فمن شأن النقاط المحددة التي أثيرت في نتائج اجتماع الخبراء، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالمشتريات الحكومية وكيفية تحسين الأنظمة المحلية، أن تساعد على حفز الحوار في الفرق العاملة المعنية بالأنظمة المحلية وقواعد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية. وأخيرا، وافقت على ضرورة أن يقوم الأونكتاد بدعوة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي إلى صياغة قانون نموذجي بشأن قطاع خدمات البناء.

٥٢- وأبرز ممثل **ليسوتو** الدور الحاسم لخدمات البناء في الاقتصاد، وأكد على ضرورة اتخاذ تدابير سياسات متسقة على الصعيدين الوطني والدولي. وأكد على أهمية إقامة إطار مؤات للسياسة العامة عن طريق إزالة العوائق البيروقراطية في إجراءات العطاءات والمؤهلات، وتشجيع الحوار بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة في القطاع. وعلاوة على ذلك، من الضروري أيضا رفع مستويات القدرة الفنية والإبقاء عليها عند مستويات مرتفعة، واعتماد تدابير من شأنها أن تمنع هجرة الكفاءات وأن تشجع مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاع. ومن المهم مناقشة السياسات الوطنية في المفاوضات المتعددة الأطراف تمشيا مع الأهداف الإنمائية للبلدان النامية. وثمة حاجة للتصدي للتدابير التي أعاقت مشاركة الشركات المحلية في قطاع البناء مثل الاشتراطات المرتبطة ببرامج المساعدة الإنمائية والعمليات التمييزية المتعلقة بالمؤهلات. وأشار أيضا إلى ضرورة كفالة أن يسمح للبلدان النامية بالمرونة في الحد من المشاركة الأجنبية في خدمات البناء المحلية إلى ما دون عتبة معينة. وينبغي للأونكتاد القيام، عن طريق البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة في قطاع الخدمات، بمساعدة البلدان الأفريقية في الاضطلاع بمراجعة التزاماتها في هذا القطاع، من أجل تحديد نطاق التحرير وآثاره، وكذلك تحديد القوانين والأنظمة التي عملت بمثابة حواجز أمام التجارة في الخدمات.

٥٣- وأشار ممثل **فنزويلا** إلى أن تركيز الخبراء انصب على كيفية تعزيز تنمية خدمات البناء في البلدان النامية لكي تصبح قادرة على المنافسة في أسواقها الخاصة. وفيما يتعلق بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن الخدمات، أكد على أهمية تنفيذ أحكام المادتين الرابعة والتاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وبغية تحقيق الأهداف الإنمائية في قطاع خدمات البناء في البلدان النامية، من الضروري أن تتخذ الحكومات ووكالات التمويل الدولية تدابير شاملة، يتم النظر فيها في إطار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ويتم دعمها بمساعدة من الأونكتاد. وعلى البلدان النامية أن تستفيد استفادة كاملة من تدابير السياسات المتاحة لها، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بشرط المحتوى المحلي والمشاريع المشتركة التي تتمشى مع الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والتي يمكن أن تساهم في بناء قدراتها.

٥٤- وأكد ممثل **اليابان** على أهمية قطاع خدمات البناء في تنمية البلدان النامية. وأشار، في هذا الصدد، إلى الحاجة إلى تعزيز قدراتها المحلية في قطاع خدمات البناء. ومن الأمور الحاسمة لأغراض التنمية أيضا التدابير التي تشمل نقل التكنولوجيا عن طريق المشاريع المشتركة والشراكات، وتدريب الفنيين، والتمويل المناسب للبحث والتطوير. وفي الأجل الطويل، يمكن للتحرير في قطاع خدمات البناء، الذي تدعمه المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية، أن يساهم في تحسين الفرص التجارية للبلدان النامية. ولذلك أعرب عن تأييده لاتباع نهج شامل في المفاوضات يرمي إلى التحرير في قطاع الخدمات هذا.

٥٥- وقال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إن حصر موضوع اجتماع الخبراء وتحديده تحديدا جيدا قد ساهما في نجاحه وأثارا إمكانية دعوة خبراء من الميدان إلى مناقشة مشاكل ملموسة من واقع تجاربهم الخاصة. وأعرب عن أسفه لأن الخبراء قدموا توصيات بإجراءات قد تؤدي إلى استبدال الواردات. ويبدو أن اجتماعات الخبراء ترشد إلى ما ينبغي مناقشته في اللجنة بدلا من أن تقرر اللجنة مواضيع اجتماعات الخبراء.

٥٦- وأشار ممثل **سري لانكا** إلى أن مواضيع اجتماعات الخبراء لعامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ قد نوقشت في اجتماعات مجلس التجارة والتنمية، وهو هيئة أعلى ويمكنه بالتالي أن يتخذ قرارات ملزمة للجنة.

٥٧- وقال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إنه لا يوافق على تولي مجلس التجارة والتنمية هذا العمل بدلا من اللجنة.

٥٨- وأشار ممثل **جمهورية إيران الإسلامية** إلى أنه نظرا لضيق الوقت بين الأونكتاد العاشر واجتماع مجلس التجارة والتنمية، تعذر عقد دورة اللجنة، ولذلك اضطر مجلس التجارة والتنمية إلى اعتماد مواضيع اجتماعات الخبراء كمجموعة شاملة.

خامسا – الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية: النظم والتجارب الوطنية لحماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية

٥٩- كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة لأغراض نظرها في هذا البند:

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بنظم حماية المعارف والإبتكارات والممارسات التقليدية والتجارب الوطنية في هذا المجال" (TD/B/COM.1/33)؛

"مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.1/38).

٦٠- قال ممثل **كوبا**، متحدثا باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، إن محصلة اجتماع الخبراء تعبر بدقة وبتوازن عن تنوع الآراء التي أعرب عنها الخبراء وتنوع استنتاجاتهم وتوصياتهم المقدمة الى الحكومات للنظر فيها من أجل حماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية. وعلى أساس هذه المحصلة، ينبغي أن تنظر اللجنة في الاجراءات الواجب اتخاذها على المستويين الوطني والمتعدد الأطراف، بالتعاون مع مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية.

٦١- وعلى المستوى الوطني، قال إن مجموعته والصين تؤيدان التوصيات التالية المقدمة من الخبراء: التوعية بدور وأهمية المعارف التقليدية وإسهامها في عملية التنمية؛ والنهوض، حيثما كان ملائما، بالتسويق التجاري للمنتجات والخدمات القائمة على أساس المعارف التقليدية، مع إشراك مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية في هذا المسعى، بما يتمشى مع الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية؛ واستكشاف الأدوات الملائمة، بما في ذلك النظم المبتكرة لحماية المعارف التقليدية.

٦٢- وعلى المستوى المتعدد الأطراف، قال إن مجموعته والصين تؤيدان التوصيات التالية المقدمة من الخبراء: التنسيق المتواصل والمعزز بين برامج العمل في المنظمات المعنية، مثل أجهزة اتفاقية التنوع البيولوجي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الصحة العالمية والأونكتاد؛ والاستفادة من المعايير الدنيا لنظام دولي مبتكر بغرض حماية المعارف التقليدية.

٦٣- وأعرب أيضا عن التأييد للتوصيات الداعية إلى مواصلة الأونكتاد للعمل بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وبصفة خاصة للأغراض التالية: '١' تعزيز تنظيم حلقات العمل الإقليمية بغرض تبادل الخبرات الوطنية؛ '٢' مساعدة الدول الأعضاء ومجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية على استكشاف السبل الممكنة لوضع السياسات والتدابير التي تحقق تسخير المعارف التقليدية لأغراض التجارة والتنمية، بما في ذلك عن طريق الفرقة العاملة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد والمعنية ببناء القدرات في مجالات التجارة

والبيئة والتنمية، ومبادرة الأونكتاد بشأن التجارة الاحيائية؛ '٣' مساعدة البلدان النامية المهتمة على استكشاف نظم مبتكرة لحماية المعارف التقليدية، بما في ذلك بحث الجوانب الممكنة المتعددة الأطراف لنظم من هذا القبيل.

٦٤- وأشار ممثل **سنغافورة**، متحدثا باسم **المجموعة الآسيوية والصين**، إلى أن اجتماع الخبراء سلط الأضواء على عدة مجالات تحظى باهتمام البلدان النامية. وقدمت توجيهات تتعلق بالاجراءات الواجب اتخاذها على المستويين الوطني والمحلي، بالتعاون مع مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية. ورجت المجموعة الآسيوية والصين من اللجنة أن تبحث بعناية التوصيات التي انبثقت عن اجتماع الخبراء بغية التوعية بدور وأهمية المعارف التقليدية ولا سيما في قطاعات مثل الطب التقليدي والزراعة التقليدية والحرف اليدوية، فيما بين واضعي السياسات ومجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية، وأصحاب المصالح الآخرين؛ وتعزيز الإمكانات الابتكارية لدى مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية؛ واستكشاف المكاسب التي يمكن الحصول عليها من الجمع بين المعارف التقليدية والأنواع الأخرى من نظم المعارف، مثل التفاعل بين الطب التقليدي والطب الحديث؛ والعمل، حيثما يكون ملائما، على تعزيز التسويق التجاري للمنتجات والخدمات القائمة على أساس المعارف التقليدية، مع الإشراك الكامل لمجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية، بما يتمشى مع الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية واحترام القيم الثقافية والروحية؛ وتنسيق وتعزيز الجهود، بما فيها الجهود المبذولة على مستوى القاعدة، بغية توطيد تقاسم المكاسب الناتجة عن التسويق التجاري للمنتجات والخدمات القائمة على أساس المعارف التقليدية؛ وتنسيق وتعزيز الجهود المبذولة على مستوى القاعدة بهدف توثيق المعارف التقليدية؛ ونشر المعلومات المتعلقة بالمعارف التقليدية في المجالات العامة على مكاتب البراءات في جميع أنحاء العالم بغية تسهيل فحص المهارات الأصيلة في طلبات البراءات القائمة على أساس المعارف التقليدية، وذلك لتفادي اساءة الاستخدام، ولاستكشاف نظم مبتكرة لحماية المعارف التقليدية.

٦٥- وأعرب عن القلق إزاء تسجيل البراءات الخاصة ببعض أشكال الحياة. وبهذا الصدد، قال إن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة يتضمن أحكاما تسمح للبلدان باستبعاد تسجيل البراءات الخاصة بعدد من أشكال الحياة.

٦٦- وكان اجتماع الخبراء قد قدم أيضا عدة توصيات على المستويين الدولي/متعدد الأطراف، شملت المسائل التالية التي عرضها خبراء من بلدان آسيوية وبلدان نامية أخرى: ينبغي إقامة تنسيق ملائم بين أعمال المنظمات الدولية العديدة، مثل أجهزة اتفاقية التنوع البيولوجي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والأونكتاد؛ وينبغي كذلك أن تناقش في منظمة التجارة العالمية مسألة حماية المعارف التقليدية. ورأى الخبراء أن النظم الوطنية المبتكرة لا تكفي وحدها لحماية المعارف التقليدية حماية ملائمة. ولن يمنع استبعاد المنتجات القائمة على أساس المعارف التقليدية من البراءات في بلد ما البلدان الأخرى من منح البراءات. ولذلك، أوصى الخبراء "باستكشاف المعايير

الدنيا لنظام دولي مبتكر لحماية المعارف التقليدية"، على أساس المشاركة الكاملة من جانب المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين.

٦٧- وطلب من الأونكتاد أن يقوم، في حدود ولايته وبالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية وأجهزة اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الصحة العالمية وأجهزة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومؤسسات دولية وإقليمية أخرى، بتعزيز برامجه المتعلقة ببناء القدرات في مجال المعارف التقليدية. ووردت الإشارة الى أن الأونكتاد قد نفذ بالفعل، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشاريع قطرية في الهند وفييت نام، وأنه ينبغي له تركيز أنشطته المقبلة على تعزيز تنظيم حلقات العمل الاقليمية بغية تبادل الخبرات، وتطوير برنامج التدريب من أجل التجارة (TRAINFORTRADE) بشأن المعارف التقليدية والتجارة والتنمية، ومساعدة الدول الأعضاء ومجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية على وضع السياسات والتدابير الكفيلة بتسخير المعارف التقليدية من أجل التجارة والتنمية، ومساعدة البلدان النامية المهتمة باستكشاف نظم مبتكرة لحماية المعارف التقليدية، بما في ذلك النظر في الجوانب الممكنة المتعددة الأطراف لهذه النظم.

٦٨- وأشار ممثل **جنوب أفريقيا**، متحدثا باسم **المجموعة الأفريقية**، الى الولاية المسندة في هذا المجال الى الأونكتاد في مؤتمره العاشر وقال إن اجتماع الخبراء قدم رؤية أكثر تعمقا لأهمية المعارف التقليدية، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية وبصفة خاصة أقل البلدان نموا. من ذلك، على سبيل المثال، أن أكثر من ٩٠ في المائة من الأغذية في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى يتم انتاجها عن طريق الممارسات الزراعية التقليدية.

٦٩- وتتمتع البلدان الأفريقية، بما لديها من تنوع بيولوجي هائل، بامكانات استخدام المعارف التقليدية لأغراض تعزيز التجارة والتنمية. وقال إن المجموعة الأفريقية تعتقد أن من الممكن أن يساهم التسويق التجاري للمعارف التقليدية، حيثما كان ملائما، في التنمية الاجتماعية الاقتصادية الطويلة الأجل لمجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية، وأن يساهم كذلك في تهيئة فرص تجارية جديدة للبلدان النامية. وبهذا الصدد، يتسم تقاسم المكاسب على أساس عادل بأهمية حاسمة. ذلك أن من بين أسباب القلق لدى بلدان أفريقية عديدة الاستيلاء على المعارف التقليدية دون دفع أي تعويض للمجتمعات المحلية الحارسة لهذه المعارف. ويتطلب التسويق التجاري للمعارف التقليدية بناء القدرات والتدريب على مستويات مختلفة في البلدان النامية، وبصفة خاصة أقل البلدان نموا.

٧٠- وتؤدي المعارف التقليدية دورا مهما في قطاعات مثل الطب والزراعة والحرف اليدوية التقليدية. ومع ذلك، كثيرا ما تقدر هذه المعارف بأقل من قيمتها وتفقد نتيجة لذلك. ومن ثم، من الضروري بذل جهود تدعيمية في مجال التوعية بهذه القيمة وهذا الدور.

٧١- وأكد على أهمية الجهود الوطنية والدولية للحفاظ على المعارف التقليدية ودعم العمل الذي تقوم به شتى المنظمات الدولية في هذا المجال. ويتسم عمل منظمة الوحدة الأفريقية بأهمية خاصة بهذا الصدد. ففي عام ١٩٩٨، اعتمد مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية مشروع القانون النموذجي لحماية حقوق المجتمعات المحلية والمزارعين ومربي الماشية وتنظيم سبل الحصول على الموارد البيولوجية. وتضمنت الأحكام المهمة في مشروع هذا القانون النص على حقوق المجتمعات المحلية غير القابلة للتصرف في معارفها التقليدية، وضرورة صدور موافقة مستنيرة مسبقة من الدولة والمجتمع المحلي المعني، وتقاسم المكاسب على أساس عادل مع المجتمع المحلي. وكان الغرض من القانون النموذجي مساعدة البلدان على وضع نظمها الوطنية المبتكرة.

٧٢- واقترحت المجموعة الأفريقية أن تسعى اللجنة للتوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات التالية: '١' على الصعيد الوطني، التوعية بدور وقيمة المعارف التقليدية؛ والنهوض بالبحوث المتعلقة بالمعارف التقليدية وكذلك، حيثما كان ملائما، تعزيز التسويق التجاري للمعارف التقليدية؛ وتنسيق الجهود الرامية الى توثيق المعارف التقليدية؛ '٢' على الصعيد الدولي، تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية العاملة في مجال المعارف التقليدية؛ وتشجيع تقاسم المكاسب؛ واستنباط معايير دنيا لنظم مبتكرة لحقوق المجتمعات المحلية من أجل حماية المعارف التقليدية؛ وتعزيز تقاسم الخبرات؛ والمساهمة في بناء قدرات البلدان النامية وأقل البلدان نموا في مجال المعارف التقليدية.

٧٣- وقال إنه يؤيد التوصيات التي قدمها الخبراء الى الأونكتاد وأكد على ضرورة أن ينظم الأونكتاد حلقة عمل أقاليمية بشأن المعارف التقليدية بالاشتراك مع منظمة الوحدة الأفريقية (وفقا للاقتراح المقدم في اجتماع الخبراء للمفاوضين التجاريين الأفريقيين بشأن مسائل مختارة تتعلق بمنظمة التجارة العالمية، المعقود في موريشيوس في الفترة من ٤ الى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)؛ ومساعدة البلدان النامية، حيثما كان ملائما، بشأن التسويق التجاري للمنتجات والخدمات القائمة على أساس المعارف التقليدية؛ وتقديم المساعدة، بالاشتراك مع المنظمات الدولية الأخرى، الى البلدان الأفريقية المهتمة باستكشاف أدوات مختلفة، بما فيها النظم المبتكرة، لحماية المعارف التقليدية؛ وتعزيز بناء القدرات في مجال المعارف التقليدية في البلدان النامية في سياق البرنامج الجاري المشترك بين الأونكتاد وفرقة العمل المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعنية ببناء القدرات فيما يتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية.

٧٤- وقال ممثل **المكسيك**، متحدثا باسم **مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**، إن حماية المعارف التقليدية اجتذبت اهتمام المجتمع الدولي. وتؤدي المعارف التقليدية دورا مهما في صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام كما تلعب دورا هاما في قطاعات مهمة من قطاعات الاقتصاد والقيم الثقافية لمجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية.

٧٥- وقد أعرب عن القلق إزاء كيفية توزيع المكاسب الناتجة عن استخدام التنوع البيولوجي والمعارف التقليدية، لأن هذه المكاسب تمثل مصادر دخل مهمة بالنسبة لمجتمعات محلية عديدة. وأقر بالحاجة الى حماية المعارف التقليدية والى بذل كل الجهود الممكنة من أجل تقاسم المكاسب على أساس عادل. وينبغي أن تشارك المجتمعات والجماعات المحلية مشاركة كاملة في هذه الجهود، وبصفة خاصة المرأة التي تعتبر الحارسة المهمة للمعارف التقليدية وتؤدي دورا رئيسيا في نقلها الى الأجيال التالية. وقال إن مجموعته تؤيد اقتراح اجتماع الخبراء القائل بأنه ينبغي للمجتمعات المحلية الحائزة للمعارف التقليدية أن تضمن توافر الدعم والتعويض للنظم المبتكرة، وأن تكفل عدم استبعادها من أجندة البحوث التي تجريها الشركات والدول الكبرى. ولهذا السبب، من الضروري إجراء المزيد من البحوث بشأن المعارف التقليدية وتقاسم المكاسب.

٧٦- إن الحصول على المعارف التقليدية واستخدامها تحكمهما نظم مختلفة من نظم القانون العرفي وهي نظم غير قابلة بوجه عام للتطبيق خارج المجتمع المحلي المعني. ومن الضروري استنباط اطار قانوني واسع النطاق يجمع بين الاعتراف الملائم بالقانون العرفي وبين سائر أدوات القانون الحديث، وكذلك الحماية الملائمة على الصعيد الدولي. ذلك أن النظم السارية حاليا في مجال الملكية الفكرية لا توفر الحماية الكافية لجميع الأنواع المختلفة من المعارف التقليدية. وعليه، وفضلا عن استخدام أدوات حقوق الملكية الفكرية الحديثة الملائمة لكل حالة بعينها، من الممكن أن يكون استنباط نظام مبتكر لحماية المعارف التقليدية أمرا مفيدا. ويمكن استكشاف نظام من هذا القبيل عن طريق التعاون بين المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة (الأونكتاد والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة واليونسكو وأجهزة اتفاقية التنوع البيولوجي).

٧٧- وقال إنه ينبغي للأونكتاد أن يدعم البلدان النامية المهتمة، عن طريق الدراسات وحلقات التدارس وحلقات العمل والوسائل الأخرى، في استكشاف نظام مبتكر لحماية المعارف التقليدية، بما في ذلك الجوانب الدولية الممكنة لنظام من هذا القبيل، وأن يعزز بناء القدرات والتوعية بقيمة المعارف التقليدية وحمايتها وصونها ونقلها. وأعرب عن أمله في أن يعكس برنامج أنشطة اللجنة المداولات الجارية.

٧٨- وأكدت **ممثلة الصين** على اهتمام بلدها البالغ بالمناقشات الجارية لأن المعارف التقليدية، وبصفة خاصة في مجالي الحرف اليدوية والطب، واسعة الانتشار في الصين. وعلى الرغم من تعزيز الحكومة الصينية لحماية المعارف التقليدية فإن النظم الوطنية لا تكفي وحدها لحماية هذه المعارف؛ ورجت من الأونكتاد مساعدة البلدان النامية على وضع نظم مبتكرة لحماية المعارف التقليدية واستكشاف قنوات للمناقشة، بما في ذلك من خلال شبكة الإنترنت.

٧٩- وقال ممثل **الجماعة الأوروبية** إن اللجنة مستعدة لبحث اهتمامات البلدان النامية والنظر بتمعن في مسألة المعارف التقليدية والتراث الشعبي. وقد أصدرت اللجنة مؤخرا تكليفا بإجراء دراستين، واحدة بشأن التنوع البيولوجي والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والأخرى بشأن الحماية الدولية لأنواع التعبير عن التراث الشعبي.

٨٠- وأعرب عن قلقه إزاء التشتت الواسع الانتشار لتغطية مسائل الملكية الفكرية بين شتى المنظمات الدولية ورحب بإنشاء لجنة حكومية دولية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية تعنى بالمعارف التقليدية والموارد الجينية والتراث الشعبي؛ ومن المقرر أن تبدأ هذه اللجنة عملها في نيسان/أبريل ٢٠٠١.

٨١- وينبغي للأعمال المقبلة بشأن المعارف التقليدية أن تركز، أولا وقبل كل شيء، على الفحص الدقيق للنظم الوطنية القائمة أو الناشئة التي تحكم الوصول إلى المعارف التقليدية والتراث الشعبي وتقاسم مكاسب استخدامها. ويعتبر هذا الفحص شرطا لا بد منه لاتخاذ أية قرارات أو تدابير على المستوى الوطني أو الدولي بشأن النظم الجديدة والمبتكرة في مجال الحماية، بما في ذلك إمكانية إنشاء إطار دولي. وبغية الحفاظ على الأداء الجيد لأي نظام لحماية الملكية الفكرية، ينبغي أن تكون نظم الحماية الجديدة متسقة مع النظم القائمة وألا تؤثر تأثيرا سلبيا على تجهيز طلبات البراءات أو على سريان الحقوق الناشئة عن براءات سبق منحها.

٨٢- وطالب ببناء القدرات في البلدان النامية وفي أقل البلدان نموا لضمان أن تتوافر لتلك البلدان الوسائل والموارد اللازمة للتنفيذ الفعال لنظم حماية المعارف التقليدية والتراث الشعبي. وقال إن الجماعة الأوروبية مستعدة لتقديم مستلزمات بناء القدرات إلى البلدان النامية وأقل البلدان نموا، بالإضافة إلى المساعدة التي يمكن أن تقدمها أي منظمة دولية، بما في ذلك الأونكتاد، وأنها تعتزم تنظيم حلقة عمل بالتعاون مع أحد البلدان النامية، على أن تعقد هذه الحلقة في ذلك البلد.

٨٣- وقال ممثل **سويسرا** إنه يؤيد الاقتراح القائل بأن يقوم الأونكتاد، بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، ببحث إمكانية تطوير العلامات التجارية وغيرها من العلامات التي يمكن أن تسهل تهيئة منافذ في الأسواق للمنتجات القائمة على أساس المعارف التقليدية.

٨٤- وأشاد ورحب بالعمل الذي أنجزه في مجال المعارف التقليدية الفريق العامل التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي والمعني بالمادة ٨(و) والأحكام ذات الصلة، وكذلك بالعمل الذي أنجزته اللجنة الحكومية الدولية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمعنية بالمعارف التقليدية والموارد الجينية والتراث الشعبي. غير أنه تساءل عن الحاجة إلى إنشاء فريق عامل مستقل لتنسيق أعمال شتى المنظمات الدولية في مجال المعارف التقليدية. وقال إن على أمانات المنظمات المعنية تنسيق أعمالها، علما بأن تنسيق السياسات متاح على الصعيد الوطني لتيسير تلك العملية.

٨٥- وقال ممثل **بيرو** إن المعارف التقليدية تتألف من ابتكارات وإبداعات وطرق تعبير ثقافية يوجدها ويصونها الحائزون الفعليون لها من أفراد ومجتمعات محلية؛ ولذلك، يمكن أن تكون لكل منهم حقوق على هذه المعارف التقليدية. فالمعارف التقليدية لا تمثل القيم الثقافية فحسب بل إن لها أيضا قيمة اقتصادية وتجارية. ومن ثم، توجد أسباب وجيهة ومشروعة للاعتراف بالمعارف التقليدية وحمايتها على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء.

٨٦- وقال إن هناك عددا من البلدان، منها بيرو، تقوم بتنسيق الأنشطة وإجراء الدراسات بشأن المعارف التقليدية بغرض وضع نظم مبتكرة على الصعيد الوطني. غير أن الجهود الوطنية تحتاج الى أن تكملها جهود على الصعيد الدولي. والواقع أن الاعتراف بضرورة حماية المعارف التقليدية يتطلب إتاحة الإمكانات القانونية لإنفاذ الحقوق على الصعيد الدولي.

٨٧- ومن المهم تقديم المساعدة الى الحائزين للمعارف التقليدية. وفي هذا السياق، تعتبر مبادرة الأونكتاد المتعلقة بالتجارة الاحيائية مبادرة واعدة. وينبغي أن يجري الأونكتاد أيضا دراسات بشأن المعارف التقليدية في سياق عمله المتعلق بالنظم المبتكرة الوطنية وبالعلم والتكنولوجيا.

٨٨- وقالت ممثلة **فنزويلا** إن المعارف التقليدية واستخدامها المستدام يتسمان بأهمية كبيرة. ويمكن أن تستخدم المعارف التقليدية في الترويج للتجارة. وقالت إن فنزويلا تشعر بالقلق إزاء فقدان المعارف التقليدية وبصفة خاصة إزاء تدهور النظم البيئية وفقدان التنوع البيولوجي. وأعربت عن أملها في أن يتسنى في المستقبل القريب الاتفاق على قواعد ومبادئ تكفل مزايا المجتمعات المحلية والحماية الملائمة للمعارف التقليدية. وقالت إنها ترى أنه ينبغي إيلاء الأولوية لإيجاد آليات لتفادي إساءة تخصيص هذه المعارف وتيسير استغلالها بشكل مشروع ومرخص به. وليس من السهل تحقيق ذلك ولكن ينبغي بذل جهود كبيرة بطرق متعددة. أولا، يعتبر بناء القدرات مهما للغاية بالنسبة لبلدها. وفي هذا السياق، من المهم تشجيع تحليل المعارف التقليدية وإيجاد آليات تعنى بمسألة تقاسم المكاسب. وثانيا، من الضروري بحث إمكانية وضع إطار دولي للحقوق الجماعية في سياق الملكية الفكرية. وعلى المستوى المحلي، حققت فنزويلا تقدما من خلال إدراج مبادئ اتفاقية التنوع البيولوجي في التشريع الوطني. وأيدت فنزويلا الاقتراح القائل بالربط بين حقوق الملكية الفكرية وحماية المعارف التقليدية عن طريق أداة "القبول المسبق المستنير". وقالت إنه ستجرى دراسات بشأن النظم المبتكرة. وأضافت قائلة إن فكرة إنشاء سجلات للمعارف التقليدية تحتاج الى المزيد من التحليل بوصفها وسيلة لمنع استخدام المعارف التقليدية دون قبول مسبق مستنير ودون تعويض ملائم.

٨٩- وتجدر الإشارة بوجه خاص الى دور المرأة في المجتمعات المحلية والزراعية ومجتمعات السكان الأصليين. وينبغي أخذ دور المرأة في الاعتبار في جميع الدراسات والخطط والمشاريع.

٩٠- وهناك حاجة إلى تعزيز برنامج الأونكتاد لبناء القدرات ودعم مبادرة الأونكتاد الخاصة بالتجارة الاحيائية. وينبغي أن يقيم الأونكتاد تعاونا وثيقا مع أجهزة اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى.

٩١- وأشار ممثل **ليسوتو** الى أن المجتمعات المحلية والزراعية في البلدان النامية طورت، على مر السنين، نظما للمعارف بغية الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، بما في ذلك انتقاء وتطوير أصناف من النباتات للأغراض الزراعية. والواقع أن هذه النظم والتقاليد ألغيت بفعل الوثيقة الصادرة في عام ١٩٩١ عن الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة، وهي الوثيقة التي شجع بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية سائر أعضاء المنظمة على تبنيها.

٩٢- وثمة حاجة ملحة الى صياغة استراتيجيات تعزز دور النظم القائمة على أساس المعارف التقليدية في جميع استراتيجيات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وتحسن قدرات البلدان النامية على التسويق التجاري للمعارف التقليدية وتكفل في الوقت نفسه حصول المجتمعات المحلية المعنية على مكاسب بهذا الصدد. وثمة حاجة ملحة الى دراسة التفاعل بين الطب التقليدي والطب الحديث فيما يتعلق، على سبيل المثال، بانتشار وباء الإيدز في أفريقيا.

٩٣- وقال إنه يؤيد التوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء الى المجتمع الدولي والأونكتاد، وبصفة خاصة الحاجة الى ما يلي: التنسيق المتواصل بين المنظمات الحكومية الدولية العاملة في مجال المعارف التقليدية؛ ودعم المبادرات الإقليمية الرامية الى حماية المعارف التقليدية وتسويقها تجاريا؛ ووضع التجارب الإقليمية في الاعتبار عند النص على أحكام تتعلق بإنشاء نظم مبتكرة؛ وأن يكون الغرض من عمل الأونكتاد مع منظمة الوحدة الأفريقية تحسين التوعية بالمعارف التقليدية ودورها في التنمية الاقتصادية؛ وأن يبحث الأونكتاد إمكانية تطبيق نظم إدارة المعارف على الحفاظ على المعارف التقليدية.

٩٤- واسترعى ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** الاهتمام الى حقيقة أن الجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية في المعارف التقليدية يعالجها عدد من المنظمات، منها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وتجدر الإشارة بوجه خاص الى أن المنظمة العالمية للملكية الفكرية أنشأت قاعدة للبيانات المتعلقة بالمعارف التقليدية. وعلى الرغم من أن لهذه المنظمات، بما فيها الأونكتاد، ولاية تخول لها معالجة المسائل المرتبطة بالمعارف التقليدية فإنها تختلف من حيث الاختصاصات الأصلية ومن حيث ما يتمتع به كل منها من قوة وما يتبعه من نهوج. وتفرض محدودية الموارد المتاحة لهذه المنظمات ضرورة تفادي الازدواج بينها في العمل والحاجة الى تحقيق أقصى المكاسب من مزاياها النسبية. ومن المهم بهذا الصدد أن يؤخذ في كامل الاعتبار العمل المنجز والعمل الجاري في شتى المواقع، وأن يتم استخلاص النتائج بالنسبة للعمل المقبل. ومن المهم مراعاة أن العمل في مجالات

معيـــنة يمكن أن تترتب عليه آثار بالنسبة لمجالات العمل الأخرى. من ذلك، على سبيل المثال، أنه قد يترتب على وجود قاعدة بيانات شاملة للمعارف التقليدية قدر من تيسير حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بهذه المعارف.

٩٥- وقال ممثل **البرازيل** إنه يولي أهمية كبيرة لحماية المعارف التقليدية لا بسبب قيمتها الاقتصادية فحسب بل أيضا بسبب بعديها الاجتماعي والثقافي. وتدرك البرازيل أن حماية المعارف التقليدية تتطلب مجموعة واسعة التنوع من التدابير التي تشمل الحماية بموجب حقوق الملكية الفكرية وتقديم الدعم الى المجتمعات التي تعتبر حارسة لنظم المعـــارف التقليدية ومطورة لها. ومن خلال تنظيم سبل الحصول على المعارف التقليدية، يمكن لمجتمعات السكان الأصليين المحلية أن تدر الدخل وتبني القدرات المتعلقة بتطوير الأنشطة ذات القيمة المضافة وزيادة فعاليتها وطاقتها التمكينية.

٩٦- وقـــد صـــدرت مبادرة التجارة الاحيائية في عام ١٩٩٦ بغرض تشجيع التجارة والاستثمار في الموارد البيولوجـــية لدعـــم التنمية المستدامة. ووافق صندوق الأمم المتحدة للشراكة الدولية على اقتراح بتنفيذ مشروع للـــتجارة الاحيائـــية من أجل منطقة الأمازون على مدى الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢. وكان عدد من بلدان أمريكا اللاتينية قد بدأ بالفعل في اتخاذ اجراءات لتنفيذ برامج قطرية للتجارة الاحيائية في المنطقة. ونتيجة لاجتماع "مؤتمر الشـــركاء مـــن أجل التنمية" المعقود في ليون (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨)، تم تنفيذ مشروعين مشتركين بين الأونكـــتاد والقطاع الخاص في مجال التجارة الاحيائية. واشترك في تنفيذ المشروع الأول الأونكتاد ومنظمة غير حكومية هي "الفقر والبيئة في منطقة الأمازون". ونفذ مشروع في ولاية بارا البرازيلية اشتركت فيه عدة منظمات خاصـــة مـــنها شركة مرسيدس بنز وهنكل، لتطوير برنامج "بورصة الأمازون". وكان الغرض من هذا البرنامج مســـاعدة المجتمعات المحلية على الاستفادة من فرصة التجارة البيولوجية في المنتجات الطبيعية الموجودة في المنطقة. وكـــان أول عقد تم توقيعه العقد المبرم مع شركة مرسيدس بنز بشأن الاستعاضة عن المطاط الصناعي الاسفنجي المســـتخدم في حشـــو مقاعد الشاحنات التي تنتجها هذه الشركة في البرازيل بألياف جوز الهند الطبيعية الواسعة الانتشـــار في المنطقة. واشترك في المشروع الثاني الأونكتاد ومبادرة التجارة الاحيائية ومصرف أكسيال. وكان الغرض منه تحسين سبل تمويل التجارة في المواد البيولوجية. وتعاون الأونكتاد مع مصرف أكسيال وأنشأت المنظمة غـــير الحكومية بيوأمازونيا الصندوق الدائم للتنوع البيولوجي في الأمازون. والغرض من هذا الصندوق هو تمويل أنشـــطة البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الحيوية التي ينفذها برنامج إيكولوجيا الجزيئات الهادف الى تطوير صناعات المواد البيولوجية وتحسين الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي.

٩٧- وفـــيما يتعلق بتوصيات اجتماع الخبراء على المستوى الوطني، من المهم بوجه خاص تشجيع الإمكانات الابتكارية لدى مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية واستكشاف النظم المبتكرة لحماية المعارف التقليدية. وعـــلى المســـتوى الدولي، يقتضي الأمر مواصلة التنسيق بين المنظمات الحكومية الدولية العاملة في مجال المعارف التقليدية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد إجراء الدراسات التحليلية وأن يساهم في العمليات الجارية في هذا المجال في منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والمنظمات الأخرى ذات الصلة.

٩٨- وقالت ممثلة **أستراليا** إنها تؤيد الرأي القائل بأن العمل بشأن المعارف التقليدية يركز على النظر في الاستراتيجيات الوطنية القائمة المطبقة بالفعل أو التي تجري صياغتها. وبهذا الصدد، يمكن لتبادل المعلومات حول الطريقة التي يعالج بها كل بلد المسائل المرتبطة بالمعارف التقليدية أن يوفر الأساس لمناقشة متعمقة تركز على الجانبين التقني والعملي. وتمثل مناقشة من هذا القبيل السبيل الوحيد لتعميق الادراك الجماعي لهذه المسائل وايجاد الحلول الفعلية للمشاكل التي تواجهها بلدان عديدة.

٩٩- والخطوة المنطقية الأولى في معالجة مسألة حماية المعارف التقليدية تتمثل في إمكانية تطبيق استخدام نظام الابتكارات والممارسات التقليدية القائم وتعديله عند اللزوم لهذا الغرض، ثم بحث طبيعة ومدى الفجوات القائمة في معالجة مسألة حماية المعارف التقليدية. ولدى معالجة مسألة حماية المعارف التقليدية، يجب أن تعطى الأولوية لمسائل التنفيذ على الصعيد المحلي عوضا عن إقامة قواعد دولية جديدة. واختتمت قائلة إن بلدها لا يعارض المقترحات المبتكرة على المستوى المحلي في حد ذاته، ولكن لا بد من توخي الحذر قبل رفض نظام الابتكارات والممارسات التقليدية القائم لكونه عاجزا عن التطرق لاحتياجات الحائزين للمعارف التقليدية.

سادسا- تحليل قضايا الوصول إلى الأسواق التي تواجه البلدان النامية: أثر تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية

١٠٠- كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة لأغراض نظرها في هذا البند:

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بأثر إجراءات مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية" (TD/B/COM.1/34)؛
"مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.1/39).

١٠١- ذكرت **رئيسة اجتماع الخبراء المعني بأثر إجراءات مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية** أن الاجتماع حضره أكثر من ١٠٠ مشارك، بمن فيهم أكثر من ٦٠ خبيرا من البلدان النامية. لكن للأسف لم يحضر الاجتماع عدد كبير من خبراء البلدان المتقدمة. وكان أغلب خبراء البلدان النامية مسؤولين حكوميين عن السياسات التجارية والمفاوضات التجارية، وحماية المنافسة، وسبل الانتصاف التجاري، والتحقيقات المتعلقة بمكافحة الإغراق؛ أو ممثلين عن غرف التجارة ومؤسسات الأعمال؛ أو محامين خاصين يزاولون العمل في دعاوى مكافحة الإغراق. وقالت إن خبراء من عواصم شتى عرضوا في الاجتماع أكثر من ٢٠ تجربة وطنية. وإن محصلة الاجتماع، بما في ذلك ملخص المناقشات والمسائل التنظيمية ترد جميعها في الوثيقة TD/B/COM.1/34-TD/B/COM.1/EM.14/3. وأضافت تقول إن محصلة اجتماع الخبراء لا تعكس قرارات قائمة على توافق الآراء وإنما تعكس بالأحرى آراء فرادى الخبراء. وعملا بالمقرر الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الرابعة والعشرين، عممت نتائج الاجتماع على الدول الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بوصفها المذكرة TDO 912(1). وطلب إلى الدول الأعضاء تقديم تعليقات من زاوية السياسة العامة على اقتراحات الخبراء، وستراعى هذه التعليقات لدى إعداد وثائق الأمانة التي ستعرض للمناقشة في دورة لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية. وأشارت رئيسة اجتماع الخبراء إلى ورود تعليقات من زاوية السياسة العامة من البعثتين الدائمتين لموريشيوس وباكستان تضمنت مسائل تتعلق بالاقتصادات الصغيرة، والتحقيقات المتعلقة باللجوء المتكرر/المتعاقب إلى إجراءات مكافحة الإغراق، وقاعدة تقليل الرسوم. وأشارت أيضا إلى ورود رسالة من البعثة الدائمة لماليزيا تضمنت تعليقات من زاوية السياسة العامة من أجل اتخاذ مزيد من الإجراءات. وقالت إن هذه التعليقات عرضت في الوثيقتين TD/B/COM.1/39 وTD/B/COM.1/39/Add.1 وإنه وردت أيضا تعليقات من الولايات المتحدة عرضت في الوثيقة TD/B/COM.1/39/Add.2. وأعربت رئيسة اجتماع الخبراء عن أملها في أن يؤدي عرض هذه الآراء إلى ترضية الوفود التي أعربت عن شواغل لكون آراء خبرائها لم تظهر - في رأيها - بشكل كاف في خلاصة نتائج الاجتماع.

١٠٢- ومضت تقول إن الاجتماع أتاح فرصة فريدة من نوعها للجهات الفاعلة العامة والخاصة، والمتفاوضين ومزاولي التجارة من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء، فضلا عن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وغير الأعضاء فيها أيضا، للإعراب عن آرائهم وشواغلهم في محفل دولي. وإن مناقشات الخبراء، كما ظهرت في الوثائق المذكورة آنفا، حددت طائفة واسعة من المسائل فيما يتعلق بالإغراق، والضرر، والإجراءات، والشواغل الخاصة للبلدان النامية. وقالت إن الإسهامات التي قدمها الخبراء وجهت النظر كثيرا إلى الحقائق المتعلقة بالتجار والمستهلكين. وإن العناصر التي حددها الخبراء تناولت مسائل تستعرضها حاليا اللجنة المعنية بممارسات مكافحة الإغراق التابعة لمنظمة التجارة العالمية، ومعها فريقها المخصص المعني بالتنفيذ، أو مسائل يشملها الجدل الدائر حاليا، تحت رعاية المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، بشأن تنفيذ اتفاقات تلك المنظمة. ولربما تكون الأفكار التي أعرب عنها في اجتماع الخبراء قد أفادت في التوصل بقدر أكبر من الدقة إلى تحديد تدابير كفيلة بالحد من تأثير إجراءات مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية على تجارة البلدان النامية.

١٠٣- وقالت إنها إذ تأخذ في الاعتبار مناقشات الخبراء والولاية الخاصة لخطة عمل الأونكتاد العاشر، تعتقد أن اللجنة قد ترغب في التوصية بأن يواصل الأونكتاد والمجتمع الدولي بوجه عام عملهما في هذا الصدد. وقد ترغب اللجنة بوجه خاص في التوصية بما يلي: '١' اضطلاع الأونكتاد بدراسة تجريبية بشأن الأثر العملي لرفع الحد الأدنى لهامش الإغراق؛ '٢' تقديم الأونكتاد للمساعدة والتدريب إلى البلدان النامية، وبوجه خاص إلى مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة الحجم، فيما يتعلق بفهم قضايا الإغراق، لتمكين هذه البلدان والمؤسسات من بناء قدراتها للدفاع عن مصالحها في مواجهة إجراءات مكافحة الإغراق، وتقليل مخاطر اتخاذ تلك الإجراءات ضدها إلى أدنى حد؛ و'٣' دعوة المجتمع الدولي، بما في ذلك الأونكتاد، إلى تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية لتعزيز إداراتها فيما يتعلق بتطبيق إجراءات مكافحة الإغراق ضد الواردات الضارة؛ و'٤' دعوة المجتمع الدولي، بما في ذلك الأونكتاد، إلى إجراء تحليل للصعوبات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بعبء المكوس، وضرائب المبيعات، وغيرها من الضرائب الداخلية التي ترد على المبيعات الخارجية واعتبار تأثير ذلك بمثابة إعانات تصدير.

١٠٤- وقال ممثل **كوبا**، متحدثا باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، إن اجتماع الخبراء عقد في ظروف اتسمت بزيادة استخدام إجراءات مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية من قبل عدد من البلدان متزايد باطراد، وبزيادة المنازعات الناجمة عن تلك الإجراءات. ووجه النظر إلى الشواغل الخاصة للبلدان النامية وإلى أن خبراء كثيرين من هذه البلدان قد أشاروا إلى الأثر المدمر لإجراءات مكافحة الإغراق على اقتصادات ومجتمعات بلدانهم، وبوجه خاص على محاولاتها لتنويع صادراتها. وأضاف قائلا إن الخبراء سلطوا الأضواء على الصعوبات التي تواجهها بلدان نامية كثيرة في الدفاع عن مصالح مصدريها في قضايا مكافحة الإغراق. وفي هذا الصدد، يمكن للأونكتاد الاضطلاع بدراسات من أجل تحديد ما يترتب على رفع الحدود الدنيا من أثر إيجابي على التجارة. وشدد أيضا على الصعوبات الخاصة التي تواجهها بلدان نامية كثيرة وبعض الاقتصادات النامية الصغيرة التي غمرت أسواقها

المحلـــية بواردات مشمولة بالإغراق. وقال إن لذلك أثرا مدمرا على منتجيها المحليين، ولكن لا تتوافر لها الموارد المالـــية والتقنـــية والبشرية اللازمة لإجراء تحقيقات في هذا الصدد. وأضاف قائلا إن إجراءات مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية تدابير شرعية إلا أن إجراءات مكافحة الإغراق زادت بسبب التنفيذ غير الصارم لاتفاقات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة. ويعزى هذا التنفيذ غير الصارم إلى الالتباس والغموض اللذين يشوبان أحكام تلك الاتفاقات إلى حد ما، الأمر الذي يتيح للشاكين المحليين فرصة الاستغلال التام للمرونة الناجمة عن عدم دقة الأحكام وغموضها. وقال إن عدم كفاية الأحكام الخاصة والتفاضلية وكونها لم توضع بأسلوب تعاقدي يشكلان عاملين هامين أيضا. وأضاف أن محصلة اجتماع الخبراء تتضمن قائمة مطولة بتدابير محددة من شأنها فيما يعتقد أن تقلـــل مـــا يترتب على إجراءات مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية من آثار ضارة بتجارة البلدان النامية. وأضاف قائلا إن هذه التدابير يمكن أن تسهم إسهاما مفيدا في الأعمال الجارية في هيئات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة، مثل لجنة منظمة التجارة العالمية المعنية بممارسات مكافحة الإغراق والفريق المخصص المعني بالتنفيذ التابع للجنة، وفي المفاوضات التجارية المقبلة أيضا. واستدرك قائلا إنه ليس هناك ما يدعو اللجنة إلى تناول هذه المسائل، بل يتعين عليها بالأحرى، بموجب الفقرة ١٣٢ من خطة عمل بانكوك، أن تهتم بتقديم توجيهات لعمل الأونكتاد في المستقبل.

١٠٥- وقال ممثل **مصر**، متحدثا باسم **المجموعة الأفريقية**، إن اجتماع الخبراء حدد عددا من المشاكل التي تواجه الـــبلدان النامـــية فيما يتعلق بالإغراق، وتعيين الضرر، وقضايا مكافحة الإغراق. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح في الاجـــتماع عـــدد من الحلول الممكنة لهذه المشاكل يمكن إدراجه في أعمال لجنة مكافحة الإغراق التابعة لمنظمة التجارة العالمية وفي المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة. وأكد أن تقرير اجتماع الخبراء يظهر آراء كثير مـــن الخبراء المشاركين في الاجتماع، وأعاد تأكيد مساهمة الأونكتاد الإيجابية في دعم البلدان النامية فيما يتعلق بالأنشـــطة ذات الصـــلة بمنظمة التجارة العالمية. وقال إنه وإن كان يلاحظ أن صادرات البلدان الأفريقية تواجه تحديـــات أقل فيما يتعلق بتدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية في الأسواق الخارجية، فإن تلك التدابير ما فتئت تؤثر تأثيرا خطيرا على اقتصادات البلدان الأفريقية لأن عددا كبيرا من المصدرين في هذه الاقتصادات عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم لم تترسخ بعد في السوق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما يمكن أن يترتب على هذه التدابير من آثار سلبية على جاذبية أسواق تلك البلدان للاستثمارات الأجنبية يمكن أن يحرم البلدان الأفريقية من كثير من الموارد هي في أمس الحاجة إليها. وللتصدي لهذه المشاكل، دعا الممثل إلى النظر في بعض المقترحات لتقلـــيل تواتـــر بحث حالات إغراق، وخفض عدد الدعاوى الموجهة ضد صغار الموردين، وتقليل تأثير إجراءات مكافحة الإغراق على التجارة، فضلا عن تفعيل الأحكام المتعلقة ببذل أقصى الجهود التي تنص عليها المادة ١٥ من اتفاق مكافحة الإغراق. ودعا الممثل الأونكتاد إلى ما يلي: '١' تصميم وتنفيذ برنامج للمساعدة التقنية لتمكين البلدان الأفريقية من إنشاء الآليات اللازمة، وتمكينها، حسب الاقتضاء، من مواصلة تحسين الخبرة التقنية والبشرية

للتصـــدي لمشـــاكل الواردات المشمولة بالإغراق وإجراءات مكافحة الإغراق؛ و'٢' مواصلة تحليل أثر إجراءات مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، واقتراح إجراءات ممكنة للتصدي لشواغل البلدان النامية؛ و'٣' الاضطلاع بدراسة لقياس أثر مختلف التغيرات في عتبات الحد الأدنى.

١٠٦- وقـــال ممثل **المكسيك**، متحدثا باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**، إن تطبيق تدابير مكافحـــة الإغراق والتدابير التعويضية يسبب مشاكل خطيرة لمختلف البلدان النامية. وأضاف أن تدابير مكافحة الإغراق كثيرا ما تستخدم بشكل تعسفي كأداة حمائية، مما يؤثر تأثيرا ضارا على صادرات البلدان النامية. وأضاف قائلا إن من المستصوب، لتقليل هامش الاستنساب هذا، أن يضطلع الأونكتاد بدراسات للتغلب على مشكلة عدم الاتفاق على طريقة لحساب القيمة العادية ووضع نهج يتفق عليه لحساب هامش الإغراق.

١٠٧- وقالت ممثلة **سنغافورة**، متحدثة باسم **المجموعة الآسيوية والصين**، إن اجتماع الخبراء أتاح فرصة فريدة من نوعها للخبراء الوطنيين من البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء، فضلا عن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وغير الأعضاء فيها أيضا، لتبادل خبراتهم والتعبير عن آرائهم وشواغلهم في محفل دولي معني ببحث أثر إجراءات مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية. وقالت إن مذكرة المعلومات الأساسية وغيرها من الوثائق ذات الصـــلة التي أعدتها الأمانة تتضمن قدرا كبيرا من المعلومات المفيدة التي حفزت الخبراء على إجراء مناقشات شـــيقة فـــيما بيـــنهم. وأشارت الممثلة إلى أن الأضواء سلطت في الاجتماع على زهاء ٣٠ مسألة محددة تتعلق بالإغراق، والضرر والإجراءات، وشواغل البلدان النامية. وجرى تبادل موضوعي للآراء بشأن السبل والوسائل التي يمكن بها تقليل ما يمكن أن ينشأ عن مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية من آثار ضارة بالتجارة، لا سيما تجارة البلدان النامية. وأشير إلى القدر الكبير من الأهمية المعلق على العمل التحليلي الذي يضطلع به المجتمع الدولي، بمـــا في ذلـــك الأونكتاد، بشأن أثر إجراءات مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية نظرا لوقوع بلدان آسيوية كثيرة ضحايا لتلك الإجراءات ولأن بعض هذه البلدان هو المستهدف الرئيسي من هذه الإجراءات.

١٠٨- ولاحظـــت الممثلة أنه وإن كانت تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية مسموح بها بموجب قواعد مـــنظمة الـــتجارة العالمية، فإن استخدامها أصبح أكثر وسائل الانتصاف التجاري تواترا. وأضافت أن التجارة تضررت جراء ذلك، مما خلق حالة من عدم الاستقرار وعدم التيقن في أسواق بلدان نامية آسيوية كثيرة وأثر تأثيرا سلبيا على مستويات الإنتاج والاستخدام. وقالت إن ما اقترن بإجراءات مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية منذ بدء اتخاذها من آثار ضارة بالبلدان النامية كان أوسع مدى بكثير من قيمة التجارة الفعلية الممارسة. وإنه حتى عـــندما لا تفرض رسوم نهائية فإن بدء اجراء تحقيقات يلقي عبئا ضخما على كاهل المدعى عليهم، لا سيما في الـــبلدان النامية. وفي هذا الصدد، فإن أصحاب الدعاوى يبدأون إجراءهم أو يهددون ببدئها لمضايقة المستوردين فحسب.

١٠٩- ومضت تقول إن حالة "الخطر المزدوج" تمثل أيضا شاغلا كبيرا للمجموعة الآسيوية والصين، لا سيما في مجال المنسوجات والملابس، نظرا لأن كثيرا من المنسوجات المستوردة من البلدان النامية يتعرض أصلا لقيود الحصص. وفي هذا الصدد، قالت إن ما يسمى بالتحقيقات المتعاقبة يثير قلق بلدان آسيوية كثيرة مصدرة للمنسوجات. وإن تشديد إحكام الضوابط في مجالي إجراءات مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية هو مسألة تتسم بالعجلة والإلحاح للحيلولة دون أن تعقب إلغاء الحصص في إطار "اتفاق المنسوجات المتعددة الآلياف" بموجب "اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن المنسوجات والملابس" موجة من إجراءات مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية ضد صادرات البلدان النامية الآسيوية. وعلاوة على ذلك، فإن عولمة الإنتاج التي تؤدي إلى تنويع تأمين مصادر كثير من المكونات الصناعية الهامة تضفي على إجراءات مكافحة الإغراق أهمية جديدة. ويتسبب هذا في استخدام تدابير "مكافحة التحايل" ونشوء أوجه ارتباط بسياسة المنافسة واستخدام قواعد المنشأ، الأمر الذي قد يتطلب من الأمانة الاضطلاع بمزيد من الدراسة. وقالت إن خبرات بعض البلدان أظهرت أن إجراءات مكافحة الإغراق يمكن أن تمثل تدخلات استراتيجية لحماية مصالح بعض المنتجين المحليين من خلال تقويض مركز منافسيهم بوقف تزويدهم بعوامل الإنتاج المنخفضة التكلفة. وقالت إن عدم قدرة المستعملين النهائيين على الوصول إلى عوامل الإنتاج الدولية الأقل كلفة له آثار متتابعة أوسع مدى على اقتصاداتهم. وذكرت الممثلة في معرض إشارتها إلى الفقرة ١٣٢ من خطة عمل الأونكتاد العاشر (TD/386) أن عمل الأونكتاد ينبغي أن يتصل بالتحليل أولا، وبعده بالمساهمة، حسب الاقتضاء، في بناء توافق الآراء على أساس التحليلات. وفيما يتعلق بأثر إجراءات مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية، قالت إن المجموعة الآسيوية والصين تعيدان التأكيد على ولاية الأونكتاد الخاصة في هذا الصدد، وتطلبان إلى الأونكتاد أن يواصل إجراء تحليل لتأثير إجراءات مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية. وأضافت تقول إنه على الرغم من أن كثيرا من هذه المسائل والشواغل قيد الاستعراض حاليا في أجهزة منظمة التجارة العالمية ذات الصلة أو سيكون موضوع مفاوضات مقبلة في منظمة التجارة العالمية، فإنها تقترح أن يضطلع الأونكتاد بدراسات محددة بشأن مسائل رئيسية مثل: (١) الأثر العملي لزيادة عتبات الحد الأدنى، ومن ذلك مثلا الحد الأدنى لهامش الإغراق، والأساس الذي يستند إليه في تحديد الواردات التي لا يعتد بها، وأحجام الاستيراد التي لا يعتد بها، والحد الأدنى لمستوى الإعانة، والاختبار الكمي الأساسي؛ و(٢) تأثير مكافحة الإغراق على عولمة الإنتاج وانعكاسات ذلك على البلدان النامية، على أن تؤخذ في الاعتبار المسائل المتعلقة بتزايد استخدام تدابير "مكافحة التحايل"، وأوجه الارتباط بسياسة المنافسة، واستخدام قواعد المنشأ؛ و(٣) التأثير والحلول فيما يتعلق بالمبيعات بأسعار تقل عن التكلفة، وبقاعدة تقليل الرسوم، ومشكلة الصناعات الدورية، وتقلبات أسعار الصرف، والتراكم.

١١٠- وفيما يتعلق بما قد يترتب عن تدابير مكافحة الإغراق من آثار ضارة باقتصادات البلدان النامية، وعلى الأخص بقدرتها على تنويع صادراتها، قالت الممثلة إنها تتفق مع الخبراء على أنه ينبغي للمادة ١٥ من "اتفاق

مكافحة الإغراق" أن تناشد البلدان الأعضاء استشكاف إمكانيات التوصل إلى حلول بديلة بناءة قبل تطبيق تدابير مكافحة الإغراق. وقالت إنها توافق أيضا على اقتراح الخبراء رفع عتبات الحد الأدنى للإغراق إلى مستويات محددة تراعي فيها المعاملة الخاصة للبلدان النامية. ودعت الأونكتاد إلى إجراء دراسات بشأن تأثير زيادة عتبات الحد الأدنى للإغراق لضمان أن تكون هذه المستويات مرتفعة بما يكفي لتقديم مزايا تجارية ذات شأن إلى البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الممثلة إلى الأونكتاد دعم البلدان النامية في إجراء التحقيقات وفي تعزيز إداراتها. وقالت في النهاية إنها تؤيد التعليقات التي أبديت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وإنها تأمل في أن تظهر هذه التعليقات في برنامج عمل اللجنة.

١١١- وقالت ممثلة **الصين** إن بلدها يواجه تحقيقات عديدة وإنه أصبح الهدف الرئيسي لتدابير مكافحة الإغراق. فمن بين الـ ٣٢٨ دعوى المتعلقة بمكافحة الإغراق التي بدأت في العالم عام ١٩٩٩، كانت ٣٩ دعوى موجهة ضد الصين، وهي تمثل نسبة ١٢ في المائة من مجموع الدعاوى. ومنذ رفع أول دعوى تتعلق بمكافحة الإغراق ضد الصين في آب/أغسطس ١٩٧٩ وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وجهت ٣٨٧ دعوى إغراق ضد منتجات صينية، مما أثر على صادرات صينية قيمتها عشرات البلايين من الدولارات. وأضافت تقول إن نطاق المنتجات المشمولة بمكافحة الإغراق زاد ليشمل تقريبا جميع الصادرات الرئيسية من الصين، وبذلك أصبحت مكافحة الإغراق عائقا رئيسيا أمام تجارة التصدير الصينية وقالت إن هذا الوضع واصل ترديه وأزيحت تقريبا منتجات صينية كثيرة من السوق. وكان لذلك تأثير خطير على تجارة الصين الإجمالية ونجمت عنه آثار ضارة بكثير من المؤسسات الصينية الصغيرة والمتوسطة الحجم. والسبب الرئيسي لهذا الوضع هو تطبيق المعايير التمييزية المسماة بمعايير الاقتصاد غير السوقي، واستخدام بعض البلدان لقيم بديلة تتجاهل "القيم العادية" و"تكاليف الإنتاج الحقيقية" في الصين. واستطردت قائلة إنه بعد إجراء إصلاحات اقتصادية لأكثر من ٢٠ عاما، حقق اقتصاد السوق المتطور في الصين نتائج كبيرة في الواقع. وقد أشار البنك الدولي منذ خمس سنوات إلى أن أكثر من ٩٠ في المائة من أسعار منتجات الصين يحددها العرض والطلب في السوق. وقالت الممثلة إن مؤسسات الأعمال في الصين تعمل بدون تدخل حكومي، وإن الأسعار تتحدد بفعل قوى السوق. وعلى الرغم من هذا، فإن بعض البلدان ما فتئت تعامل الصين على أساس أن اقتصادها اقتصاد غير سوقي.

١١٢- وقالت إن الصين تشاطر البلدان النامية الأخرى رأيها القائل بأنه لتقليل الأثر السلبي لمكافحة الإغراق على التجارة العادية إلى أدنى حد، من المهم بصورة أساسية أن تجري سلطات التحقيق الوطنية تحقيقاتها على نحو عادل وعلى أساس الوقائع الفعلية. وينبغي لها أن تزيد الشفافية وان تمتنع عن استخدام أية ممارسات تعسفية، وأن تجري التحقيقات على أساس المعايير الصارمة لقاعدة تقليل الرسوم. وعلاوة على ذلك، سيكون من الضروري تعزيز المراجعات المتعلقة بضرورة مواصلة إنفاذ تدابير مكافحة الإغراق مع التنفيذ الصارم لأحكام الانقضاء التدريجي وذلك لتفادي الإخلال بالتجارة العادية الذي تسببه تدابير مكافحة الإغراق التي لا لزوم لها. وقالت في نهاية

كلمتها إن الصين باعتبارها بلدا يستخدم تدابير مكافحة الإغراق، تتبع دائما القواعد والإجراءات بشكل صارم في تحقيقاتها، وإنها على استعداد لمواصلة تحسين نظامها لمكافحة الإغراق من خلال الممارسات الفعلية.

١١٣- وقال ممثل **شيلي** إن أحكام "اتفاق مكافحة الإغراق" تستخدم للحد من قدرة البلدان الأعضاء على اللجوء إلى إجراءات مكافحة الإغراق. وأضاف أن شيلي تحبذ التطبيق الكامل للمبادئ العامة لـ "التفاهم المتعلق بتسوية المنازعات". وأضاف قائلا إن فرض تدابير مكافحة الإغراق ينبغي أن يحدث بصفة استثنائية وبالقدر اللازم لإبطال الضرر الذي تسببه الممارسة التجارية غير العادلة. وينبغي إدخال تعديلات على بعض أحكام "اتفاق مكافحة الإغراق" بحيث تصبح أكثر صرامة، وحدد عدة مسائل ومواد هامة يتعين إعادة التفاوض بشأنها، مقترحا في هذا الصدد المسائل التالية: إمكانية تجاهل السعر المحلي كقيمة عادية؛ وضرورة وضع ترتيب للأولويات لتحديد القيمة العادية للسلع؛ وتطبيق رسوم مكافحة الإغراق على الشركات التي لم تتعرض لتحقيق؛ وتجميع الموردين من أصول مختلفة؛ وتطبيق هامش الضرر لإزالة الأضرار التي تتكبدها الصناعة المحلية.

١١٤- وقال ممثل **فنزويلا** إنه يؤيد النقاط التالية التي تضمنها تقرير اجتماع الخبراء وتتعلق بما يلي: حساب هوامش الإغراق، ويرد في هذا الصدد الاقتراح المقدم لتقليل هامش الاستنساب بحيث يمكن الالتزام بقدر أكبر من الموضوعية والدقة إزاء كل من المنهجيات المستخدمة في حساب هوامش الإغراق؛ واقتراح زيادة الحد الأدنى لهوامش الإغراق إلى مستويات من شأنها مراعاة المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية على النحو الواجب؛ وتحديد الضرر، وترد في هذا الصدد المنهجية المقدمة من الخبراء التي لا تعتبر الواردات واردات يعتد بها إلا إذا كانت هامة بالنسبة لسوق البلد العضو، وتتأثر بممارسة تجارية غير عادلة؛ وتقليل هامش الاستنساب، ويرد في هذا الصدد الاقتراح الداعي إلى تقليل الهامش الاستنسابي لسلطات التحقيق.

١١٥- وأضاف قائلا إنه يعتقد أن الأونكتاد ينبغي أن يواصل دعمه للبلدان النامية في مجال إجراءات مكافحة الإغراق والإجراءات التعويضية في سياق المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية.

١١٦- ورحب ممثل **النرويج** بالتقرير التفصيلي لاجتماع الخبراء وبالمذكرة التي أعدتها الأمانة. وقال إن التقرير يعد مساهمة هامة في المناقشات الجارية، ويحدد عددا من المسائل الملائمة إلى حد كبير فيما يتعلق بمكافحة الإغراق. وأشار الممثل إلى تزايد اللجوء إلى إجراءات مكافحة الإغراق، من حيث عدد الدعاوى وعدد البلدان التي تطبق الإجراءات. وأضاف قائلا إن هذا التطور يمثل شاغلا لبلده وتحديا للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وقال إن تقرير اجتماع الخبراء يركز على أوجه نقص هامة في قواعد مكافحة الإغراق الحالية لمنظمة التجارة العالمية، وإنه من الضروري إجراء تغييرات في هذا الصدد. وقال إن التقرير يشير أيضا إلى عدة نقائص ذات شأن مماثلة تتعلق بقواعد مكافحة الإغراق، فالأحكام الحالية بحاجة إلى توضيح وتحسين. وأضاف قائلا إنه يتعين طرح عناصر شتى ضمن المناقشات الدائرة في منظمة التجارة العالمية. ودعا إلى وضع أحكام تبقي هامش الاستنساب الوطني عند حد

أدنى، وأشار إلى أن بلده يؤيد المحاولات الرامية إلى تعزيز القواعد من أجل منع إساءة استخدام التحقيقات المتعلقة بمكافحة الإغراق، والتدابير المؤقتة، ورسوم مكافحة الإغراق أو التعهدات المتعلقة بالأسعار. وقال إن بعض مسائل مكافحة الإغراق التي جرى تحديدها تتطلب زيادة المعاملة التفضيلية الممنوحة للبلدان النامية. وأضاف قائلا في هذا الصدد، إن النرويج على استعداد لبحث ما يقدم من اقتراحات بروح إيجابية. إلا أنها ستمتنع عن القيام بمبادرات ترمي إلى وضع قواعد أقل صرامة أو تحديد معايير أدنى بالنسبة لبعض البلدان فيما يتعلق باختبارات مكافحة الإغراق، على سبيل المثال، فيما يخص تحديد الضرر أو الإغراق. وقال إن النرويج تتخذ هذا الموقف لتفادي إضفاء الشرعية على وسيلة مكافحة الإغراق أو دعم هذه الوسيلة. وأشار إلى أن بعض قواعد مكافحة الإغراق تحتاج إلى تعزيز في حين أن البعض من أحكامها الأخرى يتطلب التوضيح، والحد من إمكانية استخدامها استخداما تعسفيا. وأكد وجوب إدراج مسألة مكافحة الإغراق في جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وقال إن النرويج ترحب بإجراء مناقشات بشأن القيود المتعلقة بتفاهم منظمة التجارة العالمية الخاص بتسوية المنازعات المنصوص عليه في المادة ١٧ من "اتفاق مكافحة الإغراق"، وترى أن وضع مزيد من الضوابط في هذا الصدد أمر له ما يبرره.

١١٧- وقالت **ممثلة كندا** إنه وإن كانت كندا تؤيد بوجه عام المفاوضات المتعلقة بمكافحة الإغراق فإنها تدرك صعوبة تحقيق المعاملة الخاصة أو التغييرات الهامة في القواعد، التي تنشدها البلدان النامية واليابان. وأشارت إلى ضرورة تحديد الحاجة إلى إجراء أي مفاوضات في هذا المجال بحذر كيلا تتولد آمال غير واقعية. وأشارت إلى تنازع الضغوط الداخلية على القطاعات ذات الحساسية الاستيرادية، أي القطاعات الراغبة في الحماية من الممارسات التجارية غير النزيهة، والواردات الضارة تجاريا، والقطاعات الموجهة نحو التصدير، التي يقلقها اتخاذ إجراءات مضادة للإغراق لغير صالحها. وقالت إن تقرير اجتماع الخبراء أثار عددا من التساؤلات فيما يتعلق بالقضايا الفنية والإجرائية التي يلزم إيضاحها. وقالت في هذا الصدد إن الأضواء سلطت في الاجتماع على دور الفريق المخصص المعني بالتنفيذ التابع لمنظمة التجارة العالمية باعتباره دورا هاما للغاية في مساعدة جميع الدول الأعضاء على التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن القواعد القائمة. وقالت إن المسائل التي لم تحل من خلال عمل الفريق المخصص قد يتطلب الأمر إجراء مفاوضات بشأنها. ولئن كانت كندا تؤيد إجراء مفاوضات في هذا المجال، فإن القلق يساورها بشأن الآراء التي يبدو أنها لا تراعي إلا جانبا واحدا فقط من الموضوع. وأشارت إلى أن الاقتصاد الكندي يواجه ضغوطا كبيرة، ولا سيما في قطاع الصلب، نتيجة للأزمات الاقتصادية في آسيا وأوروبا الشرقية. وذكرت أن هذه المشاكل لم تأت بفعل صناعة حمائية النزعة، فمستويات تغلغل واردات الصلب في كندا هي من أعلى المستويات في العالم. وقالت إنه ينبغي النظر أيضا في تأثير الواردات الضارة على البلد المستورد. وأشارت إلى أن البلدان النامية تتخذ هي الأخرى إجراءات ضد واردات الصلب مما يعد تأكيدا لما يتردد من أن مشاكل الاستيراد تتخذ في بعض

الظروف طابعا استيطانيا. وقالت إنه إذا بدأت مفاوضات بهذا الشأن، فإن كندا ترى أن نطاق المناقشات ينبغي أن يحدد تحديدا واضحا لكي يعكس الحقائق الاقتصادية.

١١٨- وسلط ممثل **ليسوتو** الضوء على الأثر الضار للإغراق باعتباره شاغلا رئيسا للبلدان النامية، وبوجه خاص لأقل البلدان نموا في أفريقيا. وقال إن المشكلة ازدادت سوءا بسبب افتقار تلك البلدان إلى القدرة على إقامة دعاوى مكافحة الإغراق، أو حتى متابعة الدفاع عن حقوقها في إطار "آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية". وأضاف قائلا إن ليسوتو تؤيد الخبراء تأييدا كاملا فيما أعربوا عنه من قلق إزاء إجراءات مكافحة الإغراق التي يعتبرونها معقدة للغاية ومطولة وباهظة التكلفة بالنسبة لأقل البلدان نموا. وأشار بوجه خاص إلى أن افتقار هذه البلدان إلى موارد مالية وتقنية وبشرية كافية يجعل من الصعب عليها بدء إجراء تحقيقات أو تقديم شكاوى. كما أشار إلى أن دعاوى مكافحة الإغراق كان لها أثر مدمر على اقتصادات البلدان النامية في معظم الحالات، وأنها أعاقت جهود هذه البلدان لتنويع اقتصاداتها من خلال قطاعات إنتاجية جديدة. وقال إن ليسوتو تؤيد تأييدا كاملا التوصيات التي قدمها الخبراء إلى الهيئات الدولية، بما فيها الأونكتاد، وتؤكد مسألتين على جانب كبير من الأهمية وهما: (١) ضرورة تقديم مساعدة تقنية ومالية إلى أقل البلدان نموا من أجل الدفاع عن مصالحها في دعاوى مكافحة الإغراق؛ و(٢) ضرورة تعزيز القدرة المؤسسية لإدارات الجمارك في هذه البلدان.

١١٩- وأشار ممثل **اليابان** إلى أن اتخاذ البلدان تدابير لمكافحة الإغراق حق شرعي لها وفقا لاتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بمكافحة الإغراق. ومع ذلك، فإن القلق يساور بلده إزاء إساءة استخدام تدابير مكافحة الإغراق التي يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا كبيرا على نظام التجارة العالمي. وأشار إلى "الأثر المثبط" لهذه التدابير - فمجرد بدء إجراء تحقيق كثيرا ما يترتب عنه وقف الصادرات إلى بلد يجري التحقيق. وقال إن بدء تحقيق في مكافحة إغراق دون توافر أسباب كافية يمثل دون شكك إساءة استخدام لتدابير مكافحة الإغراق. وإن إجراء مقارنات منصفة بين الأسعار المحلية وأسعار الصادرات أمر حاسم في تحديد الإغراق. وقال في هذا الصدد إن الممارسات التي تحدث في بعض البلدان لا تسمح بإجراء مقارنات منصفة بين الأسعار. وفيما يتعلق بتحديد الرابطة السببية بين الواردات والإضرار بالصناعة المحلية، أكد ممثل اليابان أنه ليس من باب الإنصاف وقف الواردات باستخدام تدابير مكافحة الإغراق عندما يكون الضرر راجعا إلى عوامل أخرى. وأيد الممثل وجود مساعدة الأونكتاد للبلدان النامية في تحديد وفهم أوجه إساءة الاستخدام الممكنة لتدابير مكافحة الإغراق، ومساعدتها في تنفيذ هذه التدابير على نحو يتسق وقواعد منظمة التجارة العالمية.

١٢٠- وقال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إنه يشعر بخيبة الأمل لعدم إبراز تقرير اجتماع الخبراء بشكل كامل مدى التنوع في الآراء المبداة. فقد تكلم ممثلو عدد من الوفود، بمن فيهم وفد الولايات المتحدة، مؤيدين استنساب اللجوء إلى مكافحة الإغراق كوسيلة انتصافية، والتوازن الدقيق الذي تحققه القواعد الحالية لمنظمة

التجارة العالمية. وشدد الممثل على أن التقرير وإن كان يعترف بأن "بعض الآراء لم يكن محل إجماع الخبراء"، فإنه يمضي قائلا إن "الغرض منه هو أن يعكس بشكل عادل ثراء وتنوع الآراء المبداة". وأضاف ممثل الولايات المتحدة قائلا إنه لا يوافق على هذا الوصف، فصلب التقرير يعكس جانبا واحدا فقط من المناقشات.

١٢١- ومضى يقول إنه لا يوافق أيضا على معظم الاقتراحات المحددة في التقرير، بما في ذلك التوصيات المقدمة بزيادة عتبتي الحد الأدنى لتعيين هامش الإغراق وأحجام الاستيراد التي لا يعتد بها، وزيادة عتبة الـ ٢٠ في المائة، عتبة التغاضي عن أية مبيعات بأقل من سعر التكلفة، لدى حساب القيمة العادية، والتوصية بجعل قاعدة تقليل الرسوم قـــاعدة ملزمة. ويرى أن التقرير لم يقدم أكثر من ابتهالات من أجل إجراء تغييرات في القواعد رددها من يهتم أساسا بإضعاف سبل الانتصاف هذه. ولذلك فإن التقرير لم يقدم في رأيه أساسا مناسبا لأي عمل يمكن القيام به لاحقا. وخلافا لذلك، يعتقد الممثل أنه إذا تبين أن إحدى المسائل التي أثيرت في التقرير تستحق مزيدا من المناقشة فإن أنسب محفل لإجراء هذه المناقشة هو اللجنة المعنية بممارسات مكافحة الإغراق التابعة لمنظمة التجارة العالمية والفريق المخصص المعني بالتنفيذ التابع لهذه اللجنة - ذلك أن هاتين الهيئتين تتوافر لهما الخبرة الفنية والاختصاص اللازمان لتناول هذا الموضوع المعقد.

١٢٢- وعـــلاوة عـــلى ذلك، فالتقرير يتناول على نحو خاطئ كامل مسألة قواعد مكافحة الإغراق، ويعالجها بطريقة توحي بأن هذه القواعد لا تتفق نوعا ما مع حرية التجارة بل وتشكل عائقا كبيرا أمامها. بيد أنه ينبغي أن يوضـــع نصب الأعين أن مسألة الإغراق الضار قد أدينت على وجه التحديد في اتفاق الغات لعام ١٩٩٤، وأن إمكانية اللجوء إلى مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية كوسائل انتصاف، إذا اقتضى الأمر، كانت عاملا هاما أمكـــن به إجراء تخفيضات هامة في التعريفات وفي غيرها من الحواجز التجارية في العقود الأخيرة ومواصلة تقديم الدعم في البلدان المتقدمة والبلدان النامية لكفالة استمرار تحرير التجارة. وظهر ذلك إلى حد ما في الفرع دال من التقرير حيث يرد اعتراف غامض بأن تحرير تجارة المنسوجات لم يتحقق إلا بالتأكد من قدرة جميع البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على التصدي لحالات الإجحاف التجاري.

١٢٣- وأضـــاف الممثل قائلا إنه لئن كان يعترف بشواغل البلدان النامية التي تواجه صعوبات في تطبيق وسائل الانتصاف بمكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، فإن ما يدعو إلى السخرية من وجهة نظره أن التقرير يحث، من ناحية، على إدخال عدد من التغييرات الإجرائية والمنهجية على قواعد مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، من شـــأنها زيادة تعقيد عملية استخدام سبل الانتصاف هذه وزيادة تكلفة المشاركة في الدعاوى، ويحث، من ناحية أخرى، على اتخاذ إجراءات لتعزيز قدرة البلدان النامية على استخدام سبل الانتصاف وخفض تكاليف مشاركة المصـــدرين في الدعاوى. وقال الممثل إن هذا النوع من المشورة به تناقض وقصر نظر. إلا أنه أقر بضرورة إقامة

توازن في هذه الحالات لما بها من توتر طبيعي، أو الموازنة بين زيادة الشفافية والإنصاف والتقيد بالأصول القانونية والدقة المنهجية والعمل في الوقت ذاته على ضمان بقاء سبل الانتصاف يسيرة الاستخدام وفي متناول الأيدي.

١٢٤- وأشار إلى أن الولايات المتحدة تؤكد عظم أهمية عملها مع شركائها من أجل تحسين تنفيذ القواعد القائمة، وذلك فيما يتعلق مثلا بالعمل داخل إطار "اللجنة المعنية بممارسات مكافحة الإغراق" التابعة لمنظمة التجارة العالمية، والأجهزة التابعة لها.

١٢٥- وأخيرا، وفي معرض الإشارة إلى الصعوبات الفنية التي كثيرا ما تواجهها البلدان النامية في تنفيذ قوانينها المتعلقة بمكافحة الإغراق، أكد الممثل من جديد أن الولايات المتحدة على استعداد، بالتعاون مع أمانة منظمة التجارة العالمية، لتقديم المساعدة التقنية اللازمة لهذا الغرض لأي بلد يطلب المساعدة.

١٢٦- وقال ممثل **الاتحاد الروسي** إن بلده أحد البلدان التي تواجه أكبر عدد من القيود على صادراتها، ولا سيما تدابير مكافحة الإغراق. وقال إن هذه القيود كثيرا ما تطبق بطريقة تمييزية وإن عددا متزايدا من البلدان يستخدم تدابير مكافحة الإغراق، بغض النظر عن مستوى النمو الذي بلغته، وأنه يشاطر الخبراء معظم ما أعربوا عنه من شواغل في هذا الشأن. إلا أنه قال إن تدابير مكافحة الإغراق تطبق ضد المصدرين الروس على الرغم من عدم الاعتراف بالاتحاد الروسي كبلد ذي اقتصاد سوقي. وقال إن هذه المعاملة تمييزية. وأشار بالإضافة إلى ذلك إلى عدم توافر معايير واضحة لتحديد وضع "الاقتصاد غير السوقي" في دعاوى مكافحة الإغراق، علما بأن ممارسات المستعملين تكون إما غير شفافة أو مستحيلة التوقع. وعلاوة على ذلك، فإن تعاريف "الاقتصاد السوقي" في القوانين الوطنية المتعلقة بمكافحة الإغراق لا تتفق والتعاريف الواردة في اتفاق منظمة التجارة العالمية لمكافحة الإغراق. وقال إنه على الرغم من أن الخبراء أعربوا عن آراء متباينة في التقرير مما يظهر صعوبة إيجاد حلول مشتركة، فإن التقرير والاجتماع بينا بوضوح أن العمل التحليلي للأونكتاد في هذا المجال ينبغي أن يستمر وأن يسهم في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة وكذلك في تحديد السياسات التجارية الوطنية لفرادى البلدان.

١٢٧- وقالت ممثلة **موريشيوس** إن من باب المفارقة أن تخضع صادرات البلدان النامية لإجراءات مكافحة الإغراق في الأسواق الأجنبية وألا تتمكن هذه البلدان أحيانا من تطبيق تدابير مكافحة الإغراق ضد الواردات التي تغمر أسواقها، وذلك لعوامل مختلفة من بينها غياب الأطر القانونية المناسبة. وفي هذا الصدد، شددت الممثلة على ضرورة تقديم مساعدة تقنية إلى الاقتصادات النامية الصغيرة من أجل إعداد القوانين اللازمة لمكافحة الإغراق وإنشاء سلطات للتحقيق. واقترحت استثناء الاقتصادات الصغيرة من تطبيق إجراءات مكافحة الإغراق.

١٢٨- وأشـــار ممثل **المفوضية الأوروبية** إلى أنه وإن كان الكثير من التوصيات الواردة في تقرير اجتماع الخبراء قـــدم من قبل في اجتماعات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة، فإن المفوضية الأوروبية تلتزم بموقف بناء في هذه الاجتماعات، وبناء عليه فهي تؤيد التقرير وتدعو إلى إثارة ما تضمنه من المسائل والتوصيات في السياق المناسب - أي في لجان منظمة التجارة العالمية ودوراتها الاستثنائية أو في الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية. وقال إن هذا الموقف يعكس جهود المفوضية الأوروبية لضمان إيلاء اعتبار خاص لشواغل البلدان النامية. وفيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفاضلية، قال إنه يعتقد أن المسألة بكاملها أكثر تعقيدا وأكثر تباينا في دقائقها مما يوحي به التقرير نظرا لأنه بإمكان شركات البلدان النامية، مثلا، أن تملك موارد مماثلة لشركات البلدان المتقدمة، وأن تكون أيضا على نفـــس قدر هذه الشركات من الضخامة والتطور التكنولوجي والإنتاجية. وأشار إلى أن البلدان المتقدمة والبلدان النامية، على السواء، تخضع بصورة مطردة لما تجريه البلدان النامية من تحقيقات تتعلق بمكافحة الإغراق، وأن بعض هذه البلدان النامية لجأ أكثر من غيره لاستعمال وسائل الدفاع التجاري في السنوات الثلاث السابقة.

١٢٩- وشدد الممثل أيضا على عدد من النقاط الواردة في تقرير اجتماع الخبراء. وقال، فيمـــا يتعلق بالفقرة ٦ - اســـتثناء المبـــيعات بأسعار أقل من التكلفة - إن إجراء أكثر من ٢٠ في المائة من المبيعات (من حيث الحجم) بالخســـارة ليس مسلكا تجاريا عاديا وسليما، والقول بغير ذلك يستعصي على الفهم. فمجرد وجود هذا الحجم الكـــبير من المبيعات بالخسارة إنما يدل في الواقع على اضطراب قوى السوق إلى حد كبير وعلى احتمال تعرض المصدرين المعنيين لصعوبات في السوق، كأن تتأثر مثلا جدارتهم الائتمانية. وقال إنه قد تكون هناك أسباب كثيرة لـــبقاء هؤلاء المصدرين في السوق ربما كان أحدها أن النظام المصرفي للبلد المصدر لا يعكس بشكل سليم موقف الدائـــنين. وثمة سبب محتمل آخر هو عدم ملاءمة قوانين الإفلاس. وأضاف قائلا إن القواعد الحاليـــــة في هذا الصدد تعكس توازنا جيدا بين ما يشكل سلوكا اقتصاديا عاديا وما يشكل اختلالا سوقيا. وفيما يتعلـــق بالفقرة ١٣ - تقلبات أسعار الصرف - قال الممثل إن المفوضية الأوروبية وإن كانت لا ترى غضاضة في القانون الحالي فإنها تتعاطف مع ما أثير من شواغل، وتؤيد فكرة استكشاف هذه الشواغل في سياق المفاوضات التجارية. وفيما يتعلق بالفقرة ١٥ - مفهوم التركيز (الاستثناءات) - أشار إلى أن الانتقادات التي تتناول الفترات الزمنية هي بحكم تعريفها انتقادات مستقلة عن حجم أي اقتصاد. وقال إن إدراج هذا الحكم في "اتفاق مكافحة الإغراق" كان بناء عـــلى طلـــب محـــدد مـــن المفوضية الأوروبية أثناء جولة أوروغواي. ولذلك، فهو يرى أن هذه القاعدة تفيد الاقتصادات الكبيرة على نحو غير متناسب وأنها لا تراعي الغرض الفعلي من هذه الأحكام. وقال إن الاقتصادات الكبيرة وحدها هي التي تحتاج، في ظروف استثنائية، إلى نظام يمكنها من مقارنة القيم العادية وأسعار الصادرات بطريقة مختلفة كي تراعي أنماطا معينة عن السلوك القائم على الإغراق تتميز بها. وفيما يتعلق بالفقرة ٢٤ - قواعد تقليل الرسوم - قال إن المفوضية الأوروبية تطبق هذه القواعد تطبيقا متسقا، بغض النظر عن طبيعة البلد المصدر، ومن ثم فإنها لا ترى في هذا الاقتراح أي مشكلة. إلا أنه أشار إلى أن جعل قاعدة تقليل الرسوم إلزامية يمكن أن

يضيف أعباء كبيرة إلى التحقيق، وهو ما قد تجد بعض البلدان صعوبة كبيرة في قبوله. وفيما يتعلق بالفقرة ٢٥ – الشكاوى المتعاقبة – قال إن هذه المسألة معقدة جدا وإن هناك عددا من المشاكل المرتبطة بهذا الاقتراح. فأولا، إن الظـــروف السوقية الخاصة بمنتج معين يمكن أن تتغير بسرعة، ومن ثم يمكن للتحقيق الذي يجرى مرة واحدة أن يغـــدو بســـرعة بلا فائدة. وثانيا، يكون من المستصوب من ثم أن تجري السلطات ذات الصلة تحقيقا ثانيا بشأن إجراءات مكافحة الإغراق. وثالثا، إن المفوضية الأوروبية تطبق فيما يتعلق باتخاذ تدابير مكافحة الإغراق معايير أعلى مما تطبقه معظم البلدان الأخرى الموقعة على اتفاق منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك المعايير المتعلقة باختبار المصلحة العامة. وقال إن حظر إجراء تحقيق ثان بشأن مكافحة الإغراق سيجعل المفوضية الأوروبية في وضع غير مـــؤات لأن بلدانا أخرى تباشر بالفعل هذا التحقيق الثاني. ومع ذلك، فالمفوضية الأوروبية على استعداد لمناقشة هذه المسألة في جولة جديدة، كما تؤيد في الوقت نفسه إجراء تقييم دقيق شامل لموضوع الدعاوى المتعاقبة. وفيما يتصـــل بالفقرة ٣٤ المتعلقة بالشواغل الخاصة للبلدان النامية، قال إن المفوضية الأوروبية تؤيد اقتراح تفعيل المادة ١٥، كما ذكرت هي في مناسبات شتى. وأشار إلى أن الإجراءات المتخذة في هذا المجال ساعدت الاتحاد الأوروبي في اســـتراتيجيته العامـــة الرامية إلى مساعدة البلدان النامية وزيادة إدماجها في النظام التجاري العالمي. وقال إن التفاصـــيل تركت للمناقشة في منظمة التجارة العالمية، لكن بعض الاقتراحات من نوع اقتراح زيادة الحد الأدنى لهوامش الإغراق أو زيادة حجم الواردات التي لا يعتد بها فلا مجال لقبولها إلا بالنسبة لأقل البلدان نموا. وأشار في هذا الصدد إلى أن من شأن زيادة هذه الهوامش تمكين صناعات معينة في البلدان النامية من بلوغ قدرات تمكنها من إلحاق أضرار خطيرة. وفيما يتعلق بالفقرة ٣٥ – تكلفة الدفاع – قال إن المفوضية الأوروبية تدرك إدراكا كاملا مشكلة ندرة وعدم توافر الموارد لدى بلدان نامية كثيرة للدفاع عن مصالحها في دعاوى مكافحة الإغراق. وأشار إلى أن المفوضية تنفق موارد هائلة على تقديم المساعدة التقنية وتنظيم الحلقات التدريبية، كما تنشر مواد إعلامية إيمانا منها بأن الوقاية خير من العلاج.

١٣٠- وشدد ممثل **جمهورية كوريا** على أن اقتراحات الخبراء الواردة في التقرير إنما القصد منها أن تعكس تنوع الآراء المـــبداة أكثر مما تعكس توافقها. وأشار إلى أنه ينبغي للوفود التي لديها تحفظات على اقتراحات التقرير أن تذكر شواغلها بالنسبة لكل فقرة على حدة. وقال إن التقرير يقدم ملخصا للآراء ويشكل أساسا جيدا يمكن أن تستند إليه المناقشات المقبلة. وذكر أن المناقشات الموضوعية بشأن هذه المسائل يمكن أن تحدث في الأونكتاد وفي غيره من المحافل المختصة التي تعنى بمسائل مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية. وأشار في هذا الصدد إلى أنه يشعر أن اتفـــاق مـــنظمة التجارة العالمية المتعلق بمكافحة الإغراق يحتاج إلى تعديلات محدودة لتحسين تفعيله ومعالجة مشـــكلة تنازع التفسيرات. وقال إنه ينبغي أيضا إيلاء الاعتبار الواجب للصعوبات التي تواجهها البلدان النامية والاقتصادات الصغيرة. وينبغي إدخال التحسينات عن طريق إجراء مفاوضات متوازنة بدلا من ترك الأمر إلى أفرقة تســـوية المنازعات. واستدرك قائلا إنه ينبغي، لدى دخول هذه المفاوضات، ألا يغيب عن البال أن الاختلافات

المتعلقة باتفاق منظمة التجارة العالمية الخاص بمكافحة الإغراق لا ترتبط بتقسيم البلدان إلى بلدان متقدمة وأخرى نامية. فالمهم هو تقليل المساحة الاستنسابية في هذا الاتفاق وجعله أكثر موضوعية.

١٣١- وأشار ممثل **أستراليا** إلى أن بعض المسائل الهامة المتعلقة بالتنمية قد ورد في تقرير اجتماع الخبراء، ولكن ينبغي للأونكتاد أن يتوخى الحذر كي لا يركز موارده على مسائل يمكن تناولها على نحو أنسب في محافل أخرى، مثل اللجنة المعنية بممارسات مكافحة الإغراق التابعة لمنظمة التجارة العالمية، والفريق المخصص التابع للجنة. وقال إن بعض نتائج اجتماع الخبراء مفيد ويعد مثارا للفكر بينما لا يعكس بعضها الآخر بشكل جيد المناقشات التي دارت في الاجتماع. وفي هذا السياق، أبدى الممثل تحفظات بشأن تأييد أية توصية ترمي إلى اضطلاع الأونكتاد بمزيد من العمل فيما يتعلق ببعض القضايا المثارة.

١٣٢- ورحب ممثل **تركيا** بما أنجزه الأونكتاد من أعمال بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة الإغراق. إلا أنه أشار إلى أن هذه المسائل تحتاج إلى مزيد من الدراسة من قبل الأونكتاد والمؤسسات الإنمائية الأخرى. وقال إن محصلة اجتماع الخبراء تشكل نقطة بدء جيدة لإجراء مزيد من المناقشات. وشدد على الأهمية الخاصة لعدد من المسائل، بما في ذلك اختبار الـ ٥ في المائة للصلاحية، والقيمة العادية المركبة، والمقارنات المنصفة المتماثلة، وتكلفة الائتمان، ورد الرسوم الجمركية، ومستوى التجارة، والحد الأدنى لهامش الإغراق، وأحجام الاستيراد التي لا يعتد بها، والتراكم، وقاعدة تقليل الرسوم، والشكاوى المتعاقبة، ومراجعات الانقضاء التدريجي، واللغة، والرسوم التعويضية.

ملخص الرئيس[(١)]

١٣٣- في إطار البند ٦، وفيما يتصل بالتوصيات الموجهة إلى الأونكتاد، كانت هناك مجالات لم يتسن فيها التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات المتفق عليها. ومراعاة للنقاش الذي دار ومختلف المقترحات التي تم التقدم بها بهدف التوصل إلى اتفاق، اقترحت نصا تحت مسؤوليتي الخاصة. وقد حظي النص التالي، الذي تضمن تعديلات طفيفة، بدرجة كبيرة من التأييد من جانب الوفود. غير أن بعض الوفود لم يكن بإمكانها الانضمام إلى توافق في الآراء بشأن بعض الفقرات.

توصيات موجهة إلى الأونكتاد

١٣٤- على الأونكتاد أن يقوم، في إطار ولايته، كما هي محددة في الفقرتين ١٣٢ و١٠٦ من خطة عمل بانكوك، بإجراء تحاليل مقارنة بشأن الصعوبات التقنية كما حددتها البلدان النامية فيما يتعلق بتدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية مثل:

---

(١) انظر الفقرة ١٣٦ أدناه.

(أ) دراسات تطبيقية للأثر العملي على التجارة المترتب عن مختلف العتبات؛

(ب) دراسة لتأثير تدابير الإغراق ومكافحة الإغراق، مع التركيز بشكل خاص على حالة البلدان النامية تحديدا؛

(ج) بحث أحكام الجدوى التقنية لتعزيز المعاملة الخاصة والمعاملة التفاضلية في تطبيق تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية.

١٣٥- ولدى اكتمال هذه التحاليل يجب أن يصمم الأونكتاد وينفذ عند الطلب وفي حدود الموارد المتاحة برنامجا للمساعدة التقنية بغية دعم البلدان النامية في تطوير تحسين فهم قواعد وإجراءات رسوم ومكافحة الإغراق والرسوم التعويضية والقدرة على إدارة سبل تصحيح مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية، والمشاركة بمزيد من الفعالية في إجراءات مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية.

سابعا- الإجراءات التي اتخذها اللجنة والبيانات الختامية

١٣٦- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الختامية، المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١، التوصيات بشأن البنود من ٣ إلى ٦ من جدول الأعمال. (للاطلاع على نصوص التوصيات، انظر الفرع الأول أعلاه)، كما قررت أن تدرج في تقريرها ملخص الرئيس بشأن البند ٦ من جدول الأعمال. (للاطلاع على الملخص، انظر الفقرات ١٣٣-١٣٥ أعلاه).

البيانات الختامية

١٣٧- قال ممثل **جنوب أفريقيا**، متحدثا باسم **المجموعة الأفريقية**، إنه يأسف لأنه لم يتسن التوصل إلى اتفاق كامل حول مسألة مكافحة الإغراق. وأضاف أن للأونكتاد دورا هاما يلعبه في مساعدة البلدان النامية على فهم المسائل المدرجة على جدول أعمال التجارة المتعددة الأطراف وإدماجها في الاقتصاد العالمي. وقال إن هذا هو الاتفاق الكامن في خطة عمل بانكوك وإنه يحدوه الأمل أن تقبل جميع الوفود في المستقبل بذلك التفاهم.

١٣٨- وقال ممثل **المكسيك**، متحدثا باسم مجموعة **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**، إن اللجنة قد حققت نتائج ملموسة. وأضاف قائلا إن للأونكتاد دورا رئيسيا في بناء توافق الآراء يمكن أن يلعبه في عملية التنمية.

١٣٩- وقال ممثل **السويد**، متحدثا باسم **الاتحاد الأوروبي**، إنه لا بد من التفكير في عدد بنود جدول الأعمال المراد إدراجها في جدول أعمال اللجنة؛ فالعدد الذي قوامه أربعة بنود يبدو أنه يتجاوز ما هو لازم. وبالإضافة إلى ذلك لا بد من تأمين شيء من التماسك في اللجان الثلاث من حيث الإجراءات الواجب اتباعها وشكل النتائج. فالاتحاد الأوروبي يعتبر اللجان أدوات لتنفيذ خطة عمل بانكوك وليس وسيلة لتوسيع نطاق ولاية الأونكتاد. ولا بد من تحديد الأولويات لأنشطة الأونكتاد.

١٤٠- وقالت ممثلة **سنغافورة**، متحدثة باسم **المجموعة الآسيوية والصين**، إن مجموعتها تأسف لأنه لم يتسن التوصل إلى اتفاق حول البعض من العناصر الواردة في إطار البند ٦ بشأن مسائل مكافحة الإغراق. وأضافت أن مجموعتها تعلق قدرا كبيرا من الأهمية على دور الأونكتاد، ولا سيما فيما يتصل بالتعاون التقني والتحليل.

١٤١- وقال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إن المبادلات في سياق السياسة العامة قد عانت في اللجنة نتيجة للسعي وراء استنتاجات متفق عليها. وفيما يتعلق بأنشطة الأونكتاد، هناك حاجة إلى التمعن بهدوء في الأولويات، ولا بد من توخي الحذر لعدم فقدان التركيز على الأهداف الأساسية.

ثامنا – المسائل التنظيمية

ألف – افتتاح الدورة

١٤٢- عقـــدت الدورة الخامسة للجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية في قصر الأمم بجنيف في الفـــترة مـــن ١٩ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١ وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١. وافتتح الدورة في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠١ السيد روبرت ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٤٣- انتخبت اللجنة في جلستها العامة الافتتاحية، المعقودة في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، أعضاء مكتبها التالية أسماؤهم:

الرئيس:	السيد بونيفاس غ. بريتو شيديوزيكو (زمبابوي)
نواب الرئيس:	السيد دوغلاس غريفيث (الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيدة غوثامي إنديكاداهينا (سري لانكا)
	السيد فيكتور ريتسيليزيتسوي ليتشيزا (ليسوتو)
	السيد أدريان مارا (ألبانيا)
	السيد رونالد سابوريو سوتو (كوستاريكا)
المقرر:	السيد هاغن سترايخرت (ألمانيا)

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٤٤- اعتمدت اللجنة في الجلسة ذاتها جدول الأعمال المؤقت الذي عمم بوصفه الوثيقة TD/B/COM.1/35. وبناء عليه، كان جدول أعمال الدورة الخامسة كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- الشـــواغل الزراعـــية الرئيسية للبلدان النامية: أثر عملية الإصلاح الزراعي في أقل البلدان نموا والـــبلدان النامـــية المستوردة الصافية للأغذية وسبل التصدي لشواغلها في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف

٤- تحلـــيل سبل تعزيز مساهمة قطاعات خدمات محددة في الآفاق الإنمائية للبلدان النامية: التجارب الوطنية على صعيد الأنظمة والتحرير: أمثلة من قطاع خدمات البناء ومساهمته في تنمية البلدان النامية

٥- الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية: النظم والتجارب الوطنية لحماية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية

٦- تحليل قضايا الوصول إلى الأسواق التي تواجه البلدان النامية: أثر تدابير مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - مسائل أخرى

(البند ٧ من جدول الأعمال)

١٤٥- أقـــرت اللجنة، في جلستها العامة الختامية، المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١، جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة (انظر المرفق الأول).

هاء - اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

١٤٦- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الختامية أيضا، مشروع تقريرها (TD/B/COM.1/L.13 وAdd.1-3)، رهنا بإدخال تعديلات على ملخصات البيانات التي أدلت بها فرادى الوفود، وأذنت للمقرر بأن يضع التقرير في صيغته النهائية على ضوء مداولات الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للجنة

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- الاستخدام المستدام للموارد البيولوجية: طرق تدعيم الطاقات الإنتاجية والتصديرية للبلدان النامية فيما يتعلق بالزراعة والمنتجات الغذائية، بما في ذلك المنتجات المتخصصة مثل المنتجات المفضلة بيئيا

٤- تحليل طرق تعزيز مساهمة قطاعات خدمات محددة في الآفاق الإنمائية للبلدان النامية: خدمات الطاقة في التجارة الدولية: آثارها الإنمائية

٥- تحليل قضايا الوصول إلى الأسواق التي تواجه البلدان النامية: مصالح المستهلكين، والقدرة التنافسية، والمنافسة والتنمية

٦- تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها للجنة

٧- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة للجنة

٨- مسائل أخرى

٩- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثاني

الحضور*

١- كانت الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
الأرجنتين
إسبانيا
أستراليا
إسرائيل
إكوادور
ألبانيا
ألمانيا
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوركينا فاصو
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
جمهورية تترانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جنوب أفريقيا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سنغافورة
السنغال
السودان

---

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/COM.1/INF.5.

السويد	كينيا
سويسرا	ليسوتو
الصين	مالطة
العراق	مصر
غواتيمالا	المغرب
فرنسا	المكسيك
الفلبين	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
فترويلا	موريشيوس
فنلندا	النرويج
فييت نام	النمسا
الكاميرون	نيبال
كرواتيا	نيكاراغوا
كندا	الهند
كوت ديفوار	هولندا
كوستاريكا	الولايات المتحدة الأمريكية
كولومبيا	اليمن
الكونغو	يوغوسلافيا

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

منظمة العمل العربية
الجماعة الأوروبية
منظمة الوحدة الأفريقية
منظمة المؤتمر الإسلامي

٣- وكانت الوكالات المتخصصة التالية والمنظمات ذات الصلة ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الصحة العالمية
صندوق النقد الدولي
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية

٤- وكان مركز التجارة الدولية للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ممثلا في الدورة.

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الرابطة العالمية للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة
لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (الكويكرز)
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة
معهد السياسات الزراعية والتجارية.

- - - - -